

مجلس الأمن

السنة الخامسة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨٧٢٣**

الخميس، ١٣ شباط/فبراير ٢٠٢٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة فان فليربرغ	(بلجيكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة زابولوتسكايا
	إستونيا	السيدة ماغي
	ألمانيا	السيدة لوهمان
	إندونيسيا	السيدة سيتياواتي
	تونس	السيد بن لاغة
	الجمهورية الدومينيكية	السيدة غارسيا تابيا
	جنوب أفريقيا	السيد ديفيس
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيد بايوني
	الصين	السيدة ليو يوي
	فرنسا	السيد دانغ
	فييت نام	السيد فام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد براون
	النيجر	السيد باريسو سليماني
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد سميرنوف

جدول الأعمال

بناء السلام والحفاظ على السلام

العدالة الانتقالية في حالات النزاع وحالات ما بعد النزاع

رسالة مؤرخة ٤ شباط/فبراير ٢٠٢٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة (S/2020/98)

2003888 (A)







استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق كي يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. ويُرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتكرم بتعميم النصوص المكتوبة والإدلاء بنسخة مختصرة عند التكلم في القاعة. وسيبدأ الضوء الأحمر الموجود على طوق الميكروفون في الوميض بعد مرور أربع دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثلة لبنان.

السيدة مدللي (لبنان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر بلجيكا على عقد هذه المناقشة بشأن مسألة في غاية الأهمية بالنسبة لنا جميعا، نحن الذين نؤمن بالقيم الأساسية للحقيقة والعدالة والسلام وسيادة القانون. ونرى أنها مناقشة مهمة ومتابعة منطقية للمناقشة (انظر S/PV.8668) التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بشأن دور المصالحة في صون السلم والأمن الدوليين.

تنعقد مناقشة اليوم في وقت بالغ الأهمية بالنسبة لبلدي، حيث ستصادف غدا الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري. لقد أدى ذلك إلى اتخاذ القرار ١٧٥٧ (٢٠٠٧) في عام ٢٠٠٧، الذي أنشأ المحكمة الخاصة للبنان – وهي محكمة مختلطة أُنشئت للتوصل إلى الحقيقة بشأن مرتكبي هذا الهجوم الشنيع وتقديمهم للعدالة وإنهاء الإفلات من العقاب.

وفي هذا الصدد، أود أن أذكر هنا الإعلانَ الوزاري الذي اعتمدته قبل بضعة أيام حكومة بلدنا المشكَّلة حديثا، والذي أكد فيه مجلس الوزراء من جديد التزامه بعمل المحكمة الخاصة للبنان، لكفالة إحقاق القانون والعدالة، بدون أي تسييسٍ أو روح انتقامية، بما لا ينعكس سلباً على استقرار لبنان ووحدته وسلمه الأهلي. الوحدة والسلم الأهلي ليست مجرد كلمات في بلدي الذي مزقته حرب أهلية دامت ١٥ عاما، لقي خلالها آلاف الأشخاص حتفهم أو اختفوا. وخلصت دراسة أجرتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى أن ٧٥ في المائة من المواطنين اللبنانيين لديهم تجربة شخصية مع النزاع المسلح.

وقد اُتخذت خطوة إيجابية نحو استعادة الحقيقة في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٨ عندما اعتمد البرلمان اللبناني القانون رقم ١٠٥ بشأن الأشخاص المفقودين والمختفين قسراً. ويعترف هذا التشريع بحق الأُسَر في معرفة مصير أحبائها المفقودين، ويسعى إلى إنشاء لجنة وطنية مستقلة لتحقيق تلك الغاية. وأود أن أضيف أن اعتماد ذلك القانون المهم ما كان ليتم لولا الدور الرئيسي الذي اضطلع به شركاءٌ مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية والمركز الدولي للعدالة الانتقالية، على سبيل المثال لا الحصر، فضلا عن المجتمع المدني. ولا يزال هذا النوع من الشراكة التعاونية أمرا ضروريا في مسارنا نحو الحفاظ على السلام. وتثبت هذه الشراكة ضرورة تنفيذ نهج شامل للعدالة الانتقالية يقوم على إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

وينبغي إعطاء الشباب الدور المهم الذي يستحقونه في العدالة الانتقالية، كعوامل للتغيير، كما ذكر المركز الدولي للعدالة الانتقالية. وينبغي أن تكون مشاركتهم في العدالة الانتقالية والمصالحة أساسية وليست رمزية. والقرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، بشأن الشباب والسلام والأمن، يعترف بذلك الدور. وعلى نفس المنوال، ما زلنا نعتقد أن مشاركة المرأة ينبغي أن تكون أساسية أيضا. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر أن هيئة الحقيقة والكرامة في تونس ترأسها امرأة. علاوة على ذلك، وبما أن النزاعات والمظالم تتخذ أشكالا متنوعة، هناك حاجة إلى عدالة انتقالية محلية مراعية للسياق وتدرك الخصوصية الوطنية والحساسيات الثقافية.

وفي جميع أنحاء العالم وعبر التاريخ، فإن انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني والنزاعات ودورات العنف، دمرت البلدان. ويمزق هذا الانتشار للمعاناة المجتمعاتِ المحلية،

وله القدرة على ترسيخ عدم الاستقرار، الذي يهدد آفاق تحقيق السلام. والعدالة الانتقالية ضرورية للمضي قدما، ولكن يلزم أولا الانتقال من حالة النزاع من أجل الشروع في عملية التعافي. وفي منطقتنا، تشكل النزاعات المستمرة والدائمة العقبة الرئيسية أمام العدالة الانتقالية. ويكتسي عامل التوقيت أهمية حاسمة للانتقال من النزاع إلى العدالة في إطار زمني معقول. إن تأخر إحقاق العدالة هو إنكار للعدالة.

فلنتذكر أن هذه الهيئة تتحمل مسؤولية كبيرة في إنهاء النزاعات، لكي يسود السلام ويبدأ الانتقال. فبدلاً من دفن المظالم والبقاء مكبلين بسلاسل الماضي، توفر العدالة الانتقالية مجموعة من الآليات التي تسمح للمواطن أولاً، ثم للبلد، بتحقيق سلام مستدام وحقيقي.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد دوارتي لوبيز (البرتغال) (*تكلم بالفرنسية*): بادئ ذي بدئ أود أن أثني عليكم، سيدتي الرئيسة، لدعوتكم إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة. تعلق البرتغال أهمية خاصة على العدالة الانتقالية وتؤيد البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وبصفتي الوطنية، أود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية.

تؤدي آليات العدالة الانتقالية دورا حاسما في تنفيذ اتفاقات السلام، ومنع تكرار النزاعات، وصون السلام في المجتمعات التي تمر بعملية إعادة الإعمار. وفي هذا الصدد، فإن العدالة الانتقالية تمكِّن المجتمعات المحلية من معالجة تركة العنف واسع النطاق، وانتهاكات حقوق الإنسان، وضمان المساءلة، وكفالة إقامة العدالة، وتحقيق المصالحة.

وفي هذا الصدد، ينبغي التشديد على أنه، دون المساس بالقانون الدولي، ينبغي أن تراعي هذه العمليات دائما خصوصية مختلف سياقات ما بعد النزاع. ولتحقيق ذلك، يجب أن يعمل النظام القضائي لكل دولة بفعالية واستقلالية، مما يمكن المحكمة الجنائية الدولية من الاضطلاع بدورها التكميلي للولايات القضائية الوطنية. ولذلك، من الأهمية بمكان إشراك جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، فضلا عن المجتمع المدني، الذي يمكن أن يؤدي دورا رئيسيا في تيسير الجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام. ومن وجهة النظر تلك، ترى البرتغال أن الشباب فاعلون أساسيون في عمليات المصالحة، وكذلك في صون السلم والأمن عموما.

ويجب أن تركز آليات العدالة الانتقالية على الضحايا من أجل تلبية الاحتياجات المحددة للضحايا. ولا بد أن نضع في اعتبارنا أيضا أن النزاعات المسلحة تؤثر تأثيرا مباشرا على أكثر الفئات ضعفا، ولا سيما النساء والأطفال والشباب. وتشعر البرتغال بالقلق إزاء مسألة الأطفال في حالات النزاع المسلح، ولا سيما فيما يتعلق بتجنيد واستخدام الأطفال الجنود. وفي هذا الصدد، نودّ أن نكرر التأكيد على أهمية مبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد واستخدام الأطفال الجنود لعام ٢٠١٧. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن نعطي الأطفالَ الأولوية عند التخطيط لجهود التسريح، ونزع السلاح وإعادة الإدماج.

كما ينبغي لآليات العدالة الانتقالية أن تأخذ في الاعتبار دور المرأة الحاسم ومشاركتها الكاملة في منع نشوب النزاعات وحلها، فضلا عن وضعها كضحية للعنفين الجنسي والنفسي. وفي هذا الصدد، وتمشيا مع خطة المرأة والسلام والأمن، من الضروري إشراك المرأة في جميع مراحل عملية السلام، ولا سيما في آليات منع نشوب النزاعات، وإدارتها وحلها.

وفي الختام، من المهم أن تسترشد عملية العدالة الانتقالية بالصلة القائمة بين الأمن والتنمية لأنها تضطلع بدور حاسم في السعي إلى تحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

السيد أمايو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئة بلجيكا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير، وكذلك بالإشادة بالمملكة إذ خصصت وقتا في مجلس الأمن لمناقشة هذا الموضوع الهام في الوقت المناسب.

وبالنظر إلى أن بناء السلام عملية تتم على المديين القصير والطويل على حد سواء، من المفيد أن يجري مجلس الأمن مناقشات وتبادلات لوجهات النظر بشأن هذا الموضوع على أساس منتظم من أجل مواصلة التصدي للتحديات المستمرة التي تواجهها الحالات الهشة والمتضررة من النزاع في جميع أنحاء العالم، فضلا عن وضع نقاط عمل قابلة للتنفيذ بشأن العدالة الانتقالية، تتمحور حول العمليات الرامية إلى تحقيق سلام مستدام.

وتؤيد كينيا البيان الذي أدلى به ممثل أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر S/PV.8723).

ونرى أن العدالة الانتقالية وبناء السلام ظاهرتان متعددتا الأبعاد ينبغي أن تجسدا عدة عناصر مترابطة وحاسمة. وتشمل هذه العناصر، على سبيل المثال لا الحصر، ترسيخ الديمقراطية والمساءلة، وبناء القدرة على الصمود، وتعزيز الإجراءات الإيجابية من أجل التعايش السلمي، وإعداد برامج ترمي إلى تحقيق المصالحة الوطنية، والعدالة التصالحية، ورد الحقوق والتعويضات، في جملة أمور.

وعند معالجة حالة من حالات النزاع، من المهم أن تستند الجهات المعنية إلى المبدأ القائم على استيعاب الجميع سعيا إلى بناء شراكات مجدية مع الأطراف المعنية بالنزاع. ويتيح استيعاب أصوات ووجهات نظر مختلفة تتعلق بحالة نزاع ما، للجهات المعنية فرصة النظر في الأسباب الجذرية الهيكلية المختلفة التي قد تهمشها أحيانا نُهج أخرى. وفي هذا الصدد، قد يكون إشراك الشهود، والضحايا، والأقليات والأفراد المعرضين لخطر الانتقام أو التخويف، على سبيل المثال، ذا أهمية حاسمة في بناء الثقة وإكساب العملية مصداقيةً. ومن شأن المبادرات الرسمية وغير الرسمية لدعم العدالة الانتقالية وعمليات المصالحة الوطنية التي تتخذها الجهات الفاعلة المحلية، مثل المجتمع المدني، فضلا عن الجهات الفاعلة الخاصة والأوساط الأكاديمية، أن تقدم إسهاما كبيرا. وعلى الصعيد الوطني، وعلى القدر ذاته من الأهمية، فإن الآليات التي تضطلع بدور حاسم، بما فيها اللجان الوطنية للحقيقة والمصالحة، تستحق الدعم.

أما عن الفئات التي تُعتَبر مهمشة مثل الأقليات، والنساء والشباب، فقد علمتنا التجربة الكينية أن الاستثمار في تدريب النساء والشباب من أجل إحلال السلام يعطي ثماره لا محالة. فما فتئت القيادات النسائية في كينيا تعمل في مجال أنشطة السلام وبناء الجسور.

وينبغي لمجلس الأمن أن يسعى إلى إدماج عمليات العدالة الانتقالية التي تتم بقيادة إقليمية ووطنية في عمله على نحو منظم وحسب السياق ضمن الإطار الأوسع لولايات البعثات.

وتنضم كينيا إلى الدول الأعضاء الأخرى في الإقرار باعتماد الاتحاد الأفريقي لسياسته المتعلقة بالعدالة الانتقالية في شباط/فبراير ٢٠١٩. فهي دليل توجيهي بالغ الأهمية تسترشد به الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لتحقيق العناصر الانتقالية الأساسية، بما فيها العناصر السياسية. ويرحب وفد بلدي بتلك المبادرة.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة السلفادور.

السيدة غونزاليس لوبيس (السلفادور) (*تكلمت بالإسبانية*): أود بدايةً أن أشكر الرئاسة البلجيكية على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن العدالة الانتقالية، التي تمثل مسألة ذات أولوية عالية بالنسبة للسلفادور. وفي الوقت نفسه، نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على ما أدلوا به في وقت سابق اليوم ونحيط علما به على النحو الواجب (انظر S/PV.8723).

لقد علمنا تاريخنا أن العدالة الانتقالية ركيزة أساسية من ركائز عملية توطيد السلام والديمقراطية. فمن غير الممكن المضي قدما نحو مستقبل يعمه السلام والتقدم من دون معالجة مشكلات الماضي ووضع استراتيجيات وآليات شاملة ترمي إلى كشف الحقيقة، وتحقيق العدالة، وصون الذاكرة، وتقديم التعويضات وضمانات عدم التكرار.

إذ وضعت اتفاقات السلام التي أبرمناها في عام ١٩٩٢ حداً لنزاع مسلح داخلي دام أكثر من ١٠ سنوات. وأسفرت الاتفاقات عن عملية إصلاح تهدف إلى تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي للدولة وتحويل هيئاتها السياسية، والقضائية والأمنية. غير أنها لم تعالج على نحو شامل أسباب النزاع المسلح الأخرى، مثل الفقر والتفاوت الاجتماعي، ولا هي ضمنت سبيلا يُفضي إلى مصالحة حقيقية.

وفي بداية مرحلتنا الانتقالية، وبدعم من المجتمع الدولي، أُحرز تقدم هام في مجالي كشف الحقيقة وتقديم ضمانات عدم التكرار. إذ أفضت اتفاقات السلام إلى إنشاء لجنة لتقصي الحقائق من أجل التحقيق في أخطر انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت أثناء الحرب الأهلية وكشف الغموض عنها. ونشرت تلك اللجنة، بدعم من الأمم المتحدة، تقريرها الذي يوثق حالات انتهاكات حقوق الإنسان في عام ١٩٩٣. كما قدمت مجموعةً من التوصيات بشأن التحقيق في تلك الحالات، وكذلك بشأن الإصلاح المؤسسي وتدابير المصالحة الوطنية.

غير أنه بعد أيام من نشر التقرير، صدر قانون عفو عام يلغي تماما إمكانية اتباع تلك التوصيات. وفضلا عن ذلك، لم يؤدّ الافتقار إلى الفرص الاقتصادية وهشاشة نسيجنا الاجتماعي، بالإضافة إلى النهج الخاطئة التي اتُّبعت في الماضي، إلاّ إلى مفاقمة المسائل الأساسية التي تسببت في النزاع في المقام الأول. تلك هي عواقب اتباع نهج جزئي إزاء النزاع، والتي لا تزال تؤثر اليوم في سعينا إلى إحلال السلام.

ولهذا، تلتزم حكومة السلفادور التزاما راسخا بضمان عيش كريم لسكاننا، مع كفالة حماية حقوق الإنسان ودعم الإجراءات التي تتيح لنا المضي قدما صوب الحقيقة والمصالحة. وهكذا أصدر رئيس الجمهورية، عقب ساعات فقط من توليه منصبه، أمرا بأن يُستبعد من لواء المشاة الثالث في سان ميغيل فرد مدرج اسمه في تقرير لجنة تقصي الحقائق بوصفه أحد المسؤولين عن مذبحة الموزوتي في عام ١٩٨١. وكان ذلك ذا أهمية رمزية بالنسبة لضحايا الانتهاكات البغيضة لحقوق الإنسان التي ارتكبت أثناء نزاعنا المسلح.

ونرى أن من المهم الإشارة إلى أنه قد تم اتخاذ مجموعة من التدابير لتنشيط الجهود الرامية إلى تعزيز عملية العدالة الانتقالية في بلدي. وتشمل تلك التدابير إنشاء لجنتين وطنيتين للبحث، إحداهما معنية بالأطفال والأخرى بالكبار، فضلا عن وحدة التحقيق الصغيرة التابعة لمكتب المدعي العام والمعنية بالجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والجرائم التي اقترفت أثناء النزاع المسلح. لقد قمنا مع الأمم المتحدة بالترويج لمشروع افتراضي لاستعادة الذاكرة التاريخية، والذي نتج عن الحاجة إلى أن يكون لدى المجتمع السلفادوري مساحة رسمية لبناء ذاكرة تاريخية تجمع وجهات النظر المختلفة حول تاريخ البلاد الحديث والاعتراف بها.

كما أننا نتمتع بعلاقة منفتحة وصادقة مع أنظمة دولية أخرى لحماية حقوق الإنسان. لقد استضفنا في هذا الصدد السيد فابيان سالفيولي، المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، في أيار/مايو ٢٠١٩، ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.

نود التأكيد على أنه عند تقديم الدعم الخارجي لبلد يمر بمرحلة انتقالية من الضروري مراعاة احتياجاته المحددة والحالة الراهنة لأنظمة حماية حقوق الإنسان القائمة، وإجراء تحليل شامل لحالة الفئات الضعيفة وتعزيز المشاركة الفعالة للمرأة والشباب.

وأخيرا، تعتقد السلفادور اعتقادا راسخا أن العدالة الانتقالية أمر حاسم لأي عملية لحفظ السلام أو بناء السلام. نغتنم هذه الفرصة لتجديد التزام بلادي بالسلام والعدالة والديمقراطية واحترام القانون الدولي، التي هي السبيل الوحيد لضمان سلام دائم ومستدام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

السيد ملينار (سلوفاكيا) (*تكلم بالإنكليزية*): عظيم أن نراكم، سيدتي الرئيسة، تترأسون مجلس الأمن. أهنئ بلجيكا على رئاستها للمجلس وأشكر وفدكم على تنظيم هذه الجلسة البالغة الأهمية اليوم.

يؤيد وفد بلادي تماما البيان الذي سيُدلى به باسم الاتحاد الأوروبي. كما نود أن نشكر السيدة باشيليت ومقدمي الإحاطات الآخرين على أفكارهم الثاقبة ومساهماتهم.

لقد قيل مرارًا وتكرارًا إن مبادرات العدالة الانتقالية يجب أن تكون مناسبة للسياق وأن تعالج الظروف المحددة لكل حالة. ولهذا نحن مقتنعون بأن الاعتبارات المتعلقة بالعدالة الانتقالية يجب أن تصبح جزءا لا يتجزأ من مداولات مجلس الأمن بشأن الحالات الخاصة بكل بلد. هذا النهج وحده هو الذي يمكنه تحقيق نتائج ملموسة، على عكس المناقشات العامة التي نجريها في بعض الأحيان.

يمثل المفهوم الأعم للعدالة الانتقالية جزءًا مهمًا من ولايات عمليات السلام، لا سيما في شكل التدابير المتعلقة بالمساءلة وسيادة القانون وقطاع أمن فعال يخدم الناس، بمن فيهم الأكثر ضعفا. ويجب أن تركز تلك الجهود بشكل خاص على حقوق المرأة وضمان اعتماد نهج يراعي الطفل. أنا فخور بأن ضباط الشرطة السلوفاكيين قد شاركوا، على سبيل المثال، في بعثة الأمم المتحدة لدعم العدالة في هايتي، والتي أكملت ولايتها في تشرين الأول/أكتوبر. لقد كُلفت البعثة، ضمن جملة أمور، بمساعدة حكومة هايتي في تعزيز مؤسسات سيادة القانون والعدالة. وكما نعلم، بالطبع، فإن هذا العمل المحدد مستمر إلى جانب أعمال البعثة السياسية الأخرى في الميدان.

أود الآن أن أتناول قضيتين محددتين، هما المساءلة وإصلاح قطاع الأمن.

أولاً، يجب أن تكون المساءلة جزءًا لا يتجزأ من عملية الانتقال في حالات ما بعد الصراع أو عندما يكون هناك تغيير سياسي. هناك طرق وأساليب مختلفة لضمان المساءلة، مثل المقاضاة الجنائية. ومع ذلك، لن يكون من المناسب مساواة العدالة الجنائية بالعدالة الانتقالية. العدالة الانتقالية هي مفهوم أوسع بكثير ويشمل مجموعة كبيرة من العناصر، بما في ذلك العدالة الجنائية. ونحن مقتنعون بأن تقديم مرتكبي الجرائم إلى العدالة، لا سيما الجرائم الخاضعة للقانون الدولي، هو مطلب أساسي لحل أي صراع ولجهود المصالحة اللاحقة. وقد تكون هذه القناعة هي ما دفعت مجلس الأمن إلى إنشاء المحاكم الجنائية الدولية ومختلف المحاكم الخاصة.

تمشيا مع مبادئ سيادة الدولة والتكامل، تتحمل السلطات الوطنية المسؤولية الرئيسية عن محاكمة مرتكبي الجرائم والبت في البراءة والذنب. ومع ذلك، إذا كانت السلطات الوطنية في وضع لا يمكنها من إجراء تحقيقات فيمكن اللجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية، وخاصة من خلال الإحالة الذاتية أو الإحالة من مجلس الأمن. إن المحكمة الجنائية الدولية، بتشكيلها المؤسسي الفريد الذي يمنح الضحايا صوتاً قوياً، هي في وضع مثالي للمساهمة في العدالة الانتقالية. ومع مراعاة الروابط المؤسسية الخاصة بين مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية، تشجع سلوفاكيا الإحالات من مجلس الأمن عند ارتكاب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية وحين تكون السلطات الوطنية التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن محاكمة مرتكبي تلك الجرائم غير قادرة على القيام بذلك.

أنتقل إلى نقطتي الثانية، باعتبارها عنصراً لا يتجزأ من أية تسوية سياسية، وهي أن أية عملية عدالة انتقالية يجب أن تنشئ أوجه تآزر مع العمليات الأخرى ذات الصلة، مثل إصلاح قطاع الأمن والحكم، الذي دعم الجهود المبذولة على الصعيد الوطني لبناء مؤسسات أمنية مرنة ومنع عودة الانزلاق إلى الصراع، تمشيا مع القرار ٢١٥١ (٢٠١٤). يجب أن ندعو إلى مزيد من النُهُج التي محورها الناس لإصلاح قطاع الأمن والحكم، وكذلك النُهُج التي تهدف إلى إيجاد حلول سياسية للصراعات ومنع نشوبها أو العودة إلى العنف.

بوصف سلوفاكيا رئيسًا مشاركًا لمجموعة أصدقاء إصلاح قطاع الأمن فقد عقدت مؤخرًا حلقة تحاور ونقاش رفيعة المستوى حول إصلاح قطاع الأمن بمناسبة إصدار منشور هام حول الأمم المتحدة وإصلاح قطاع الأمن، في السياسة والممارسة. وقد تم على مدى العقد الماضي إحراز تقدم كبير في تطوير قواعد الأمم المتحدة ومبادئها بشأن هذه المسألة الهامة. ومع ذلك لا تزال هناك فجوات بين الأبعاد المعيارية والتشغيلية في دعم الأمم المتحدة لإصلاح قطاع الأمن. لذلك يجب أن نعزز تنفيذ القرار ٢١٥١ (٢٠١٤)، بما في ذلك ما يتعلق بالروابط وأوجه التآزر بين إصلاح قطاع الأمن والعدالة الانتقالية.

بوصف سلوفاكيا عضوًا في لجنة بناء السلام فإنها مستعدة أيضًا لتعزيز الشراكات وأوجه التآزر مع عمليات الانتقال الأخرى في سياق بناء السلام. يمكن تلخيص أولوياتنا للجنة بناء السلام في عدد قليل من العناصر الموجزة – المشاركة، والشراكات والأشخاص والتماسك، والتنسيق، والتكامل.

في الختام، لا يمكن تحقيق السلم والأمن العالميين إلا إذا تم إيجاد حلول مستدامة للصراعات الحالية. العدالة الانتقالية هي بالتأكيد عنصر محوري في تلك الطموحات. أشكر مرة أخرى الرئاسة البلجيكية على عقد جلسة مجلس الأمن اليوم بشأن هذه القضية البالغة الأهمية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد ستيفانيلي (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): نرحب بهذه المناقشة. ونشكر الرئاسة البلجيكية على تنظيمها وجميع مقدمي الإحاطات على مداخلاتهم.

تؤيد إيطاليا أيضا البيان الذي سيُدلى به نيابة عن الاتحاد الأوروبي بشأن هذا الموضوع.

تؤمن إيطاليا إيمانا راسخا بالعدالة الانتقالية كوسيلة فعالة لمعالجة الآثار اللاحقة للصراعات العنيفة والمسببة للانقسامات ولتحقيق السلام الدائم والوئام الاجتماعي. وكما يتضح من عملية السلام الكولومبية، فإن دافع التغيير المطلوب لتحقيق سلام شامل وطويل الأمد ينبع في المقام الأول من اتفاق سلام يعتبر العدالة الانتقالية جزءا أساسيا من بنية شاملة ومترابطة. وفي هذا الإطار، فإن المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم الخطيرة بموجب القانون الدولي هي عنصر أساسي لإقامة مجتمع عادل وسلمي.

إن المحاكم الدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية والآليات الدولية لتقصي الحقائق والتحقيقات، هي أدوات أساسية في مكافحة الإفلات من العقاب. لقد كانت إيطاليا مؤيدًا قويًا لتطوير العدالة الجنائية الدولية باعتبارها لبنة لدعم مسيرة المجتمعات نحو الحقيقة والمصالحة. لقد قدمنا بانتظام التمويل للمحكمة الخاصة بلبنان والآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١. كما قمنا بتقديم الدعم السياسي والتقني والمالي لعمل المحاكم الجنائية المختلطة في تيمور – ليشتي وكوسوفو وسيراليون.

في تلك السياقات وغيرها، شجعنا بقوة على تعزيز إنفاذ القانون، وبناء القدرات التقنية لعمليات التدقيق ولتنفيذ

إصلاح نظام العدالة، وتعزيز استقلالية النظم القضائية وكفاءتها ومساءلتها وشفافيتها.

ونرى أن نجاح آليات العدالة الانتقالية يتوقف أيضا على تنفيذ عمليات إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ولذلك نؤيد تعزيز قدرات الأمم المتحدة الدائمة في مجالات إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والعدالة والسجون والشرطة – التي يجمع بينها مركز الخدمات العالمي التابع للأمم المتحدة في برينديزي – بوصفها أدوات فعالة لتعزيز التكامل بين العدالة الانتقالية وهذه العمليات.

وتحقيق التوازن بين حق الضحايا في العدالة والحاجة إلى المصالحة والتعايش السلمي عملية حساسة للغاية. وغالبا ما يكون البحث عن الحقائق التاريخية بشأن العنف والتجاوزات والاعتراف العلني بمسؤوليات كل طرف شرطا مسبقا للمصالحة والتعايش السلمي. وفي ضوء ذلك، يمكن للجان تقصي الحقائق والمصالحة أن تعمل سعيا لكشف الحقيقة دون أن تحل محل الملاحقة الجنائية، وينبغي لها أن تنشر استنتاجاتها على المجتمع من أجل توعية الأجيال الحالية والمقبلة.

واستنادا إلى خبرتنا، نود أن نسلط الضوء على ثلاث نقاط رئيسية.

أولا، ينبغي أن تكون جميع العمليات الانتقالية مملوكة وطنيا وشاملة للجميع. وينبغي لها أن تتوخى إجراء مشاورات متأنية مع المجتمع المدني، بما في ذلك المستضعفون من الأفراد والجماعات، لتقييم أثر النزاع وتلبية التوقعات الواسعة النطاق بإقامة العدالة وتشكيل رؤية مشتركة للمستقبل. وتمثل مشاركة المرأة أمرا بالغ الأهمية لضمان شمول الجميع. ومن خلال مشاركة المرأة في جهود المصالحة والوساطة، يمكن أن يصبح لدينا عمليات عدالة انتقالية تتسم بقدر أكبر من الفعالية. وقد عززت بالفعل شبكات الوسيطات، من قبيل شبكة الوسيطات في منطقة البحر الأبيض المتوسط التي روجنا لها بنشاط، نهجا يراعي اعتبارات المساواة بين الجنسين إزاء العدالة الانتقالية.

ثانيا، كثيرا ما تكون هناك حاجة إلى إجراء إصلاحات مؤسسية جذرية لتأكيد سيادة القانون وتعزيز حماية حقوق الإنسان وإعادة تنظيم الدولة تمشيا مع قيم الديمقراطية. غير أن الانتقال الدستوري والإصلاحات القانونية لا يمكن أن يتسما بالفعالية دون نشر ثقافة المشروعية فيما بين موظفي الخدمة المدنية والمواطنين والمجتمعات المحلية.

وأخيرا، كثيرا ما يتم التقليل من أهمية العدالة المدنية. بيد أنها تضطلع بدور بالغ الأهمية في الحياة اليومية للأسر والمشاريع والأفراد. وفي أعقاب النزاعات، ينبغي أن تكون المحاكم المدنية التي تتمتع بالكفاءة والاستقلالية قادرة على جبر الأضرار وإعادة إرساء الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي كثيرا ما تُنتهك بشكل خطير.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كولومبيا.

السيد روخيليس (كولومبيا) (*تكلم بالإسبانية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة. وأرحب بمقدمي الإحاطات، ولا سيما الأب فرانسيسكو دي رو، رئيس لجنة الحقيقة والتعايش وعدم التكرار في بلدي.

لقد شكّلت كولومبيا نقطة مرجعية هامة في تنفيذ العدالة الانتقالية. ومن خلال التوقيع على الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم في عام ٢٠١٦، أنشئ النظام الشامل للحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار من أجل إعمال حقوق الضحايا.

ولم ينشأ ذلك النظام استنادا إلى الدروس المستفادة من الأمثلة الدولية فحسب ولكن أيضا من خلال عمليات شملت جماعات غير قانونية أخرى في كولومبيا. وقد أتاحت لنا

العمليات التي شملت قوات الدفاع الذاتي الموحدة في كولومبيا، التي سُرحت بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦ من خلال آليات مثل قانون العدالة والسلام، فضلا عن اتفاقات الحقيقة المتوخاة في القانون ١٤٢٤، من بين قوانين أخرى، بناء النظام. وما فتئنا نتعلم من تجاربنا الخاصة على مدار سنوات الآن لضمان إسهام آليات العدالة الانتقالية في تحقيق الهدف النهائي المتمثل في التعايش السلمي فيما بين جميع الكولومبيين.

ويجمع النظام الشامل بين آليات قضائية تسمح بالتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ومعاقبة مرتكبيها، وآليات خارجة عن نطاق القضاء تسهم في توضيح الحقيقة والبحث عن الأشخاص المختفين والجبر عن الضرر الناجم عن تلك الأفعال. وبالإضافة إلى ذلك، تتيح آليات النظام إحراز تقدم في مكافحة الإفلات من العقاب ومساعدة المقاتلين السابقين على الانتقال إلى الحياة المدنية وفي عمليات المصالحة بين الكولومبيين.

وأود هنا أن أشير إلى بعض النقاط الهامة المتعلقة بهذه الآليات.

أولا، يتمثل أحد الدروس التي تعلمناها نحن، الكولومبيون، في ضرورة أن تكون هذه الآليات تكاملية. وتبين التجربة أن فعالية هذه التدابير تزيد إذا طُبقت بطريقة منسقة. ولا تكمن الفكرة وراء تنفيذ نظام شامل في أن تحقق التدابير أقصى قدر من العدالة والمساءلة فحسب، بل وأن تسهم أيضا في توضيح الحقيقة والجبر وإنشاء ذاكرة تاريخية. ويجب أن يكون التكامل بين مختلف الآليات نتيجة لخطة مفصلة يكون لكل آلية بموجبها غرض محدد يسهم في تحقيق هدف نهائي.

ثانيا، ليس للعدالة الانتقالية قالب واحد ينطبق على سياقات مختلفة. فكل جهد مبذول بغية توطيد السلام، بما في ذلك الآليات الانتقالية، يجب أن ينطلق من مبدأ الملكية الوطنية. وفي إطار النظام، يكون لكل آلية هدف واضح يتمثل في أمر ضروري بالنظر إلى السياق التاريخي والقانوني والاجتماعي في كولومبيا.

ثالثا، من المهم التأكيد على أن العدالة الانتقالية لا يمكن، بل لا ينبغي، تحميلها فوق طاقتها. فلا يمكن لهذه الآليات وحدها أن تعالج أسباب النزاعات، من قبيل عدم المساواة أو الافتقار إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويجب أن تكون لها أهدافها الخاصة، مما سيجعل إدارة توقعات السكان ممكنا أيضا. ويجب تنسيق العدالة الانتقالية مع التدابير الأخرى التي تجعل معالجة هذه الأسباب ممكنة.

وتحترم حكومتي العمل الذي تضطلع به آليات العدالة الانتقالية وتدعمه، على النحو المشار إليه في أحدث تقرير قدمه الأمين العام إلى المجلس. وحكومتي مقتنعة أيضا بأن مشاركة المرأة في بناء السلام تشكّل أولوية. وتركز آليات العدالة الانتقالية على المسائل الجنسانية في عملها ونطاقها، وتعتمد أيضا على مبدأ تحقيق التكافؤ بين الجنسين ومشاركة المرأة. ومن الأمثلة على ذلك الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام في كولومبيا، حيث تشكّل النساء ٥٣ في المائة من القضاة.

ولمختلف الآليات الانتقالية التي ننفذها هدف أسمى، ألا وهو الإسهام في جهود المنع وضمان عدم تكرار الانتهاكات وبناء السلام. وهو تحد سيستغرق وقتا، ولكننا على يقين من أن نتائج عمل هذه الآليات، كجزء من سياسة السلام القائمة على الشرعية المدرجة في جميع أجزاء خطتنا الإنمائية، ستقودنا، عن طريق تعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء على قدم المساواة، إلى السلام المستدام. ذلك هو حلم كولومبيا.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

السيد مارغاريان (أرمينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود، في البداية، أن أشكر الرئاسة البلجيكية على مبادرتها بإدراج مناقشة

مفتوحة بشأن موضوع العدالة الانتقالية في برنامج عملها. ونشكر مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيدة ميشيل باشيليت ومقدمي الإحاطات الآخرين على تسليط الضوء على مختلف جوانب مفهوم العدالة الانتقالية ومن منظور تنفيذها العملي أيضا.

وعادة ما يُنظر إلى عمليات العدالة الانتقالية وآلياتها على أنها عنصر حاسم في إطار الأمم المتحدة لتعزيز سيادة القانون. وتتيح مناقشة اليوم فرصة جيدة لإبراز دور العدالة الانتقالية أيضا في سياق خطة المنع.

ومن النقاط المرجعية الهامة في هذا السياق تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار والمستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية بشأن الدراسة المشتركة التي أجرياها عن مساهمة العدالة الانتقالية في منع الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب وجرائم التطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، ومنع تكرارها (A/HRC/37/65).

إن تنظيم عمليات العدالة الانتقالية الشاملة والشرعية هو أمر ضروري للاعتراف بمظالم الماضي، وكفالة المساءلة عن الفظائع السابقة، وكذلك من أجل إعمال الحق في معرفة الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار. ويتطلب التنفيذ الفعال لسياسات العدالة الانتقالية اتباع نهج يركز على الضحايا، مع التركيز بشكل خاص على النساء والأطفال باعتبارهم الفئة الأكثر عرضة للجرائم الفظيعة. وينبغي أن تكون المشاركة الهادفة للنساء المتضررات من النزاعات في صلب الجهود المبذولة للبحث عن الحقيقة وضمان تحقيق العدالة.

وللأسف، لا نزال نشهد ارتكاب جرائم كراهية وفظائع ضد الجماعات العرقية والدينية، وسياسات الكراهية التي تتبعها الدولة، والتنميط العرقي والإثني، وتمجيد وتبرير الجرائم السابقة، وتجريد الضحايا من إنسانيتهم. إن أعمال الإبادة الجماعية التي ارتكبتها المنظمات الإرهابية ضد المسيحيين واليزيديين والمجتمعات المحلية الأخرى في سورية والعراق، تشكل تذكيرا صارخا بأن إنكار الجريمة وتجريد الضحايا من إنسانيتهم لا ينتميان فقط إلى الماضي.

لقد مرت الأمة الأرمنية بأهوال الإبادة الجماعية في بداية القرن العشرين، ولا تزال تواجه تحديات الإنكار وتبرير جرائم الماضي. ولذلك تتخذ أرمينيا تدابير متسقة لتوحيد الجهود الدولية لمنع جريمة الإبادة الجماعية. إن تبرير الإبادة الجماعية للأرمن على أعلى مستوى من خلال تشويه سمعة الضحايا والنيل من كرامتهم، ووصف تلك الأعمال بأنها ”الفعل الأكثر عقلانية“ واختلاق روايات تاريخية بديلة تعرقل بشدة الجهود المبذولة لكفالة إعمال الحق في معرفة الحقيقة وعدم التكرار.

واعترافا بالدور الحاسم لمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني، أود أن أشيد على وجه الخصوص بالعمل الهام الذي قام به المركز الدولي للعدالة الانتقالية، بما في ذلك تحليله للإبادة الجماعية للأرمن.

وأرمينيا ملتزمة بدعم جهود الأمم المتحدة لتعزيز العدالة الانتقالية باعتبارها عنصرا هاما في جدول أعمال الأمم المتحدة للوقاية. وقد بادرنا على مر السنين بتقديم عدد من قرارات مجلس حقوق الإنسان المتعلقة بمنع الإبادة الجماعية. ونتيجة لمبادرة أرمينية، حددت الجمعية العامة في عام ٢٠١٥، يوم ٩ كانون الأول/ديسمبر بوصفه اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا جريمة الإبادة الجماعية وتكريمهم ومنع هذه الجريمة.

إن الاعتراف بالأعمال الوحشية السابقة وإدانتها، هو أمر حيوي لمنع الجرائم القائمة على الهوية، وحماية الصفة العالمية حقوق الإنسان وتحقيق المصالحة الحقيقية والسلام المستدام.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة سلوفينيا.

السيدة بافداتش كوريت (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أشكر بلجيكا على تنظيم هذه المناقشة المناسبة للغاية من حيث التوقيت، ومقدمي الإحاطات على عروضهم.

تؤيد سلوفينيا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وتود أن تضيف بعض النقاط بصفتها الوطنية.

أود أن أبدأ بالتشديد على أهمية العمل الوقائي. وفي مناسبات عديدة، بما في ذلك في هذه القاعة، أعرب بلدي عن قناعته بأن منع نشوب النزاعات باستخدام الأدوات الكثيرة المتاحة هو الخيار الأفضل دائمًا. ونحن نؤمن بأن مجلس الأمن ينبغي له أن يكون في طليعة الدبلوماسية الوقائية، ونود أن نشجع استخدام الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة بمزيد من التكرار.

إن العدالة الانتقالية والمصالحة بجميع أشكالهما عنصران أساسيان لبناء السلام الدائم والطويل الأمد في مجتمعات ما بعد النزاع. وإذا أريد لتلك العمليات الشاملة للجميع أن تنجح فيجب أن تملك المجتمعات المتضررة زمامها بصورة واضحة. ويجب أن يشارك جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم النساء والفتيات والأطفال والشباب وكبار السن والمجتمع المدني، إذا أردنا أن تكون العمليات فعالة حقًا. ولذلك فمن أجل تحقيق السلام المستدام، وبناء مجتمعات صامدة، يجب أن يشكل التعاون الشامل والنهج التحويلي في المجال الجنساني حجر الزاوية للعدالة الانتقالية الفعالة.

إن محاربة الإفلات من العقاب، ولا سيما الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم، مثل الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، هي أساس العدالة والسلام الدائم. والسلام والعدالة لا يستبعد أحدهما الآخر؛ بل يتكاملان. ولهذا السبب، شاركت سلوفينيا بنشاط في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة الأولى. ونستمر في دعم أعمالها بقوة وتعزيز عالميتها وسلامتها وكفاءتها.

وكذلك ندعم آليات أخرى تهدف إلى منع إفلات مرتكبي تلك الجرائم من العقاب، بما في ذلك عمل الآلية الدولية المحايدة والمستقلة لسورية. ويجب أن يكون الضحايا والمجتمعات المتأثرة في صلب مساعي واسعة النطاق وشاملة لمرحلة ما بعد النزاع، من الاعتراف بالضحايا إلى التعويضات والمساعدة الاقتصادية والحوافز والمساعدة على إعادة الإدماج الاجتماعي. ولتحقيق هذه الغاية، تدعم سلوفينيا صندوق المحكمة الجنائية الدولية الاستئماني، للضحايا الذي نسهم فيه بانتظام.

وتؤمن سلوفينيا بأن الإطار القانوني الدولي الحالي بشأن المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين من مرتكبي أخطر الجرائم الدولية، لا يزال غير كافٍ لتحقيق العدالة الفعالة. وهذا هو سبب اتخاذ سلوفينيا، إلى جانب البلدان المقاربة في التفكير، وهي هولندا وبلجيكا والأرجنتين والسنغال ومنغوليا، مبادرة لاعتماد معاهدة متعددة الأطراف من شأنها أن توفر آليات تعاون بين الدول للتحقيق في أخطر الجرائم ومحاكمة مرتكبيها.

وتعالج مبادرة المساعدة القضائية المتبادلة المسؤولية الرئيسية للدول عن ملاحقة مرتكبي الجرائم الفظيعة ومحاكمتهم، وضرورة تحسين فعالية التحقيق في تلك الجرائم وملاحقتها على المستوى الوطني. ويسرنا أن نبلغ المجلس بأن سلوفينيا ستستضيف مؤتمراً دبلوماسياً في ليوبليانا خلال الفترة من ٨ إلى ١٩ حزيران/يونيه، بهدف اعتماد اتفاقية بشأن التعاون الدولي في التحقيق في جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب ومحاكمة مرتكبيها. وستعرف باسم اتفاقية المساعدة القضائية المتبادلة.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالتشديد على عنصر محدد في مجتمعات ما بعد النزاع. فنحن نعتبر التعليم أحد أهم الأدوات المتاحة. وفقط من خلال التعليم المستمر، يمكننا أن نتوقع استمرار السلام وتحول المجتمع فعليًا. ويجب أن يستمر التعليم لأن هذه المجتمعات هشة للغاية وفي منعطف صعب ويمكن تكرار الأهوال التي عانت منها في أي وقت. ولهذا السبب نؤمن

بضرورة بذل أقصى الجهود لتجنب العودة إلى خطاب التحريض على الكراهية. ويشكل التعليم في الواقع أفضل سبل الوقاية والاستثمار، وهو يحقق أكبر عائد.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد سكوغ (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان الدول المرشحة: تركيا وجمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا، وكذلك البوسنة والهرسك وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا. واحتراماً للعديد من المتحدثين الذين يرغبون في أخذ الكلمة، سأقدم نسخة مختصرة من بياني.

أولاً، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديري لبلجيكا على بدء هذه المناقشة، وأعرب عن خالص شكري لمقدمي الإحاطات الممتازين.

غالبًا ما توصف العدالة الانتقالية بأنها تتعامل مع آثار النزاعات أو الأعمال الوحشية. ومع ذلك، فهي ليست مسألة توفير عدالة حقيقية فحسب، بل تشكل أيضًا لبنة أساسية للحفاظ على السلام وتجنب العودة إلى النزاع. وتمثل العدالة الانتقالية أيضا وسيلة لتحقيق المصالحة. ولا يمكن للمجتمع أن يتقدم إلى الأمام بدون استعراض تاريخه. إن الاتحاد الأوروبي في جوهره هو نتاج لرؤية والتزام جماعيين لتجاوز الماضي، وبناء سلام مستدام من خلال المصالحة وإقامة مجتمعات ديمقراطية حرة يتم فيها احترام حقوق الانسان وسيادة القانون.

وقد اعتمدنا إطارا شاملا للسياسات المتعلقة بدعم العدالة الانتقالية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، لنصبح أول منظمة إقليمية تفعل ذلك. وشهدنا عدة تطورات إيجابية، منذ ذلك الحين. ونرحب بسياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية، التي اعتمدت في العام الماضي.

ونشدد، في إطار سياستنا، على أن جميع عمليات العدالة الانتقالية يتعين أن تكون محددة السياق وأن تتولى القوى الوطنية زمامها. فكل حالة تتطلب نهجا مصمما خصيصا لها. ويلزم إيلاء اهتمام خاص لتصميم عمليات للعدالة الانتقالية شاملة للجميع في سياق تعزيز مشاركة النساء والشباب وتأثيرهم في صنع القرارات على جميع المستويات في جميع المجالات، حيث أن هذه العمليات تمثل مسعى يشمل المجتمع بأسره.

وتمثل العدالة الجنائية والمساءلة ومعرفة الحقيقة والتعويضات والإصلاح المؤسسي، جميعها منطلقات ممكنة لوضع حد للإفلات من العقاب وتوفير سبل الانتصاف للضحايا وتعزيز الثقة والنهوض بسيادة القانون. ويدرك الاتحاد الأوروبي أن المساءلة والعدالة تحققان أكبر قدر من النجاح إذا عمل نظام العدالة بفعالية واستقلالية، بما يمكن المحكمة الجنائية الدولية من أداء دورها المقصود في الوقت الذي تكمل فيه الاختصاص القضائي الوطني.

وينبغي أن يكون الضحايا والمجتمعات المحلية المتضررة في صميم جميع الجهود المبذولة. والعدالة الانتقالية مسألة معقدة، وبالتالي فإن من الأفضل النظر فيها منذ البدء في أي جهود لدعم السلام، بدءا بالوساطة وانتهاء باستعادة السلام والأمن في البلدان الخارجة من النزاعات. كما إنها تتطلب نهجا متكاملا حقا. ويمكن الاستفادة كذلك من الدور الاستشاري النشط للجنة بناء السلام في دعم مجلس الأمن لكفالة إيلاء الاهتمام المناسب للعدالة الانتقالية والمصالحة في جميع مراحل دورة النزاع.

وقد بذل الاتحاد الأوروبي جهودا كبيرة في السنوات الأخيرة لترجمة التزاماتنا في مجال السياسة العامة إلى إجراءات أكثر تحديدا على أرض الواقع، مع العمل دائما عن كثب مع الأمم المتحدة ودعما لها. ففي سورية، ندعم اللجنة الدولية المعنية بالمفقودين في إنشاء آليات وشراكات لجمع البيانات والتجميع المنهجي للمعلومات الواردة من أسر المفقودين. وفي

كولومبيا، عززنا دعمنا فور توقيع اتفاق السلام للمساعدة في التغلب على العقبات التي قد تحدث أثناء المراحل المبكرة لتنفيذ الاتفاق. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، ندعم كذلك المحكمة الجنائية الخاصة بوصفها هيئة بالغة الأهمية لمكافحة الإفلات من العقاب. ونتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتعزيز إدماج البعد الجنساني في عمليات العدالة الانتقالية.

إن دعم العدالة الانتقالية يتطلب خبرة محددة. ولذلك، أنشأنا آلية مرنة تمكِّن الاتحاد الأوروبي من نشر خبراء في مجال العدالة الانتقالية على أرض الواقع لتقديم المساعدة عند الطلب. وكذلك، فإننا مستعدون للمشاركة على المدى الطويل من خلال بعثاتنا في الميدان أو أدواتنا المالية المكرسة.

أخيرا، أود أن أشيد بالدور الحاسم الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني في الكثير جدا من عمليات العدالة الانتقالية. فغالبا ما تكون تلك المنظمات هي المحرك وراء العديد من المبادرات، بإعطاء صوت لملايين الضحايا. ونقف على أهبة الاستعداد لمواصلة الانخراط في هذا الموضوع ونأمل ألا تمثل مداولات اليوم سوى بداية لحوار أعمق، إذ أنها تتناول العديد من المواضيع المختلفة المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، التي تتراوح من الوساطة إلى الأطفال والنزاع المسلح، من بين أمور أخرى.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا.

السيد إمنادزه (جورجيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أنا أيضا أن أشارك الزملاء في الإعراب عن تقديري للرئاسة البلجيكية على عقدها مناقشة اليوم. وكذلك أشكر مقدمي الإحاطات.

يؤيد بلدي، جورجيا، البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف التعليقات التالية بصفتي الوطنية.

إن العدالة الانتقالية لبنة أساسية في بناء المصالحة والحفاظ على السلام. ولكن لا بد من تحقيق العدالة، أولا. فلا يمكن أن تمر الفظائع المرتكبة أثناء النزاعات من دون عقاب. ولن تبدأ جراح المجتمع في الالتئام إلا بعد استعادة العدالة. والوضع المثالي هو أن تكون عمليات العدالة الانتقالية مملوكة على الصعيد الوطني ومحددة السياق دائما، ولكنها في حالة بلدي لا تجسد الواقع المحلي فحسب، بل كذلك البعد الدولي.

ويدرك مجلس الأمن جيدا أن سلامة بلدي الإقليمية وسيادته يتعرضان للانتهاك وأن منطقتين من مناطق جورجيا، أبخازيا وتسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، لا تزالان تحت الاحتلال العسكري الأجنبي غير المشروع. فلا يمكن للحكومة الجورجية أن تمارس ولايتها القضائية على تلك الأراضي، في الوقت الذي تحرم فيه السلطة القائمة بالاحتلال المنظمات الدولية وآليات الرصد كذلك من الوصول إليها. ومن ثم، يستمر الإفلات من العقاب. ونشهد ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضد السكان المنحدرين من أصل جورجي، بما في ذلك فرض قيود على حرية تنقلهم وحصولهم على الرعاية الصحية والتعليم بلغتهم الأصلية والاختطاف والاحتجاز التعسفي والحرمان من الحياة.

والآلية الوحيدة المتاحة لنا هي التمسك بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. وتحقيقا لتلك الغاية، تعترف جورجيا بالاختصاص الإلزامي لمحكمة العدل الدولية وتؤكد من جديد تأييدها لأولوية تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وتتعاون جورجيا بنشاط مع المحكمة في التحقيق في الجرائم المرتكبة أثناء العدوان الروسي في عام ٢٠٠٨، والذي يمثل أول قضية للمحكمة على الإطلاق داخل النطاق القانوني لأوروبا.

كما أننا نعمل على الصعيد الإقليمي. فقد تقدمت جورجيا بشكويين مرفوعتين من دولة ضد دولة أخرى إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في مواجهة روسيا – إحداهما تتعلق بعدوان آب/أغسطس ٢٠٠٨ العسكري والاحتلال المستمر لأراضيها، والأخرى بالممارسة الروسية الإدارية المتمثلة

في مضايقة واعتقال واحتجاز المواطنين الجورجيين الذين يعيشون في الأراضي المحتلة، وكذلك على طول خط الاحتلال، والاعتداء عليهم وقتلهم.

ويحدونا الأمل، بعد مرور أكثر من عقد من الزمن، أن يتم التحقيق بفعالية في الجرائم المزعومة وإقامة العدل، وبالتالي تمهيد الطريق أمام المصالحة وإعادة البناء والحفاظ على السلام. وندعو المجتمع الدولي، في ذلك الصدد، إلى اتخاذ موقف ثابت وحازم، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

السيدة آل ثاني (قطر): أود أن أهنئكم، السيدة الرئيسة، على تولي بلدكم الصديق رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وعلى اختياركم هذا الموضوع الهام. ونعرب عن تقديرنا للمذكرة المفاهيمية الشاملة بشأن هذا الموضوع (S/2020/98، المرفق). ونحيي معالي السيد فيليب غوفان، وزير خارجية مملكة بلجيكا، لترؤسه هذه الجلسة، وكذلك الإحاطات القيمة التي أدلي بها صباح هذا اليوم.

بالنظر إلى التعقيدات الناجمة عن النزاعات وآثارها الخطيرة على المجتمعات الخارجة من النزاعات، فإن العدالة الانتقالية تشكل إحدى الأولويات الرئيسية لتحقيق الاستقرار والسلام المستدام. فقد أكدت تجارب الدول الخارجة من النزاع أن إدامة السلام والاستقرار مرهونة بوجود عملية ناجحة للتحول تستند إلى نهج متكامل ومتماسك يأخذ في الاعتبار احترام حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون والقضاء على الفقر وبناء مؤسسات خاضعة للمساءلة وتحقيق المصالحة الوطنية عبر الحوار الشامل والوساطة وتيسير سبل اللجوء إلى القضاء والعدالة الانتقالية والمساءلة والحكم الرشيد.

إن هشاشة الأوضاع التي تخلفها النزاعات، ولا سيما تلك الناجمة عن انتهاكات حقوق الإنسان، تجعل من تطبيق العدالة الانتقالية مسألة ذات أولوية في مسار تحقيق السلام المستدام في الدول التي عانت من النزاعات الداخلية والسياسية. وفي هذا الإطار، فإن تحقيق العدالة الانتقالية يستلزم وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان وتوثيقها ومساءلة المسؤولين عنها وإنصاف الضحايا وتعويضهم ووضع البرامج اللازمة لإعادة تأهيل ودمج من هم على قيد الحياة منهم وكفالة عدم تكرار تلك الانتهاكات في المستقبل وإصلاح المؤسسات، فضلا عن تحقيق المصالحة بين سائر أطياف المجتمع وتعزيز التعافي، بما يكفل نجاح عملية التحول إلى مجتمعات شاملة تقوم على احترام سيادة القانون. وعليه، فإن تحقيق العدالة الانتقالية من شأنه ردع الجناة من الاستمرار في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومنع تكرارها وتسريع عملية الانتقال السياسي والتوافق الوطني في سبيل تحقيق السلام المستدام.

إن حجم التحدي الذي يفرضه الحفاظ على السلام يتطلب معالجة الأسباب الجذرية للأزمات والنزاعات وإشراك فئات المجتمع كافة، ولا سيما المشاركة الفعلية للمرأة والشباب في وضع السياسات وعمليات صنع القرار. ونشدد هنا على أهمية توفير فرص العمل للشباب كجزء من عملية العدالة الانتقالية، حيث أن تهميشهم وعدم الاهتمام بقضاياهم ومستقبلهم يدفعهم إلى التطرف ويشجع التنظيمات المتطرفة على استغلال شعورهم بالظلم والتهميش وعدم المشاركة في صنع مستقبلهم.

لقد دعمت دولة قطر كافة الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار ومنع وقوع النزاعات وتسويتها بالوسائل السلمية. واتخذت العديد من المبادرات التي تصب في هذا الهدف، حيث نهضت دولة قطر بدور فاعل ومشهود له لفض عدد من النزاعات عن طريق الوساطة، وكذلك بذلت جهودا مستمرة لكفالة احترام وتعزيز حقوق الإنسان.

كما ساهمت دولة قطر بشكل فاعل في دعم الآليات القانونية التي تصب في تعزيز العدالة الانتقالية ومنع وقوع

الفظائع الجماعية والمساءلة عنها وتحقيق السلام المستدام الذي من شأنه صون السلم والأمن الدوليين. ونشير في هذا الخصوص إلى اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ٧١/٢٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بشأن إنشاء الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١.

وختاما، وفي إطار حرص دولة قطر على حماية المدنيين، فإنها تنهض بدور فاعل لتعزيز مبدأ المسؤولية عن الحماية، حيث نرأس مجموعة أصدقاء المسؤولية عن الحماية للسنة الثالثة، وبالشراكة مع الدانمرك وكوستاريكا هذا العام.

واستنادا إلى سياستنا المعروفة باحترام القانون الدولي، ستواصل دولة قطر جهودها للتوصل إلى حلول سياسية للأزمات تستند إلى سيادة القانون وحقوق الإنسان. ولن ندخر أي جهد في دعم الجهود المخلصة لتحقيق الأهداف التي ينشدها المجتمع الدولي والتي نجتمع اليوم من أجلها.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد إدريس (مصر): في البداية، نود أن نتوجه بالشكر لبعثة بلجيكا على مبادرتها بعقد جلسة المناقشة المفتوحة اليوم بشأن موضوع العدالة الانتقالية، وهو موضوعٌ ذو أهمية بالغة ويمثل أحد القواعد الأساسية لتحقيق سلام في البلدان الخارجة من نزاعات. كما لا يفوتني أن أشكر مقدمي الإحاطات على المعلومات القيّمة التي استعرضوها في بداية الجلسة (انظر S/PV.8723).

تحظى مسألة العدالة الانتقالية بأهمية متزايدة في ضوء ما أثبتته دروس وتجارب الماضي من محورية ترسيخ العدالة كأساس لبناء واستدامة السلام. وهو الأمر الذي أكّد عليه القراران المتطابقان لمجلس الأمن والجمعية العامة لعام ٢٠١٦ بشأن الاستعراض الخمسي لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام (القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦) والقرار ٧٠/٢٦٢). فمن ناحية أبرز القراران أهمية ضمان تنفيذ أفراد المجتمع لآليات العدالة الانتقالية كأحد أوجه معالجة البذور الأساسية المسببة للنزاعات. ومن ناحية أخرى، شدد القراران على ضرورة اتباع مقاربة شاملة لتحقيق العدالة الانتقالية ضمانا لمنع انزلاق البلدان مجددا إلى براثن النزاعات. وفي هذا السياق، أود أن أشارككم رؤية مصر لكيفية تعزيز دور الأمم المتحدة في دعم جهود تحقيق العدالة الانتقالية في البلدان الخارجة من النزاعات.

أولا، يؤكد وفد مصر على أهمية مراعاة خصوصية السياق في كل حالة. فلا يوجد ثمة نموذج موحّد قابل للتطبيق في كل الحالات. لذا، فإن نجاح مساعي ترسيخ العدالة الانتقالية والانتقال من ماض تسوده الفرقة والانقسام إلى مستقبل مشترك يعتمد على مدى احترام المجتمع الدولي في تقديم المساعدة والدعم للدول المعنية لمبدأ الملكية والقيادة الوطنية لتلك الجهود. فالدعم الدولي يجب أن يتركز على دعم الأولويات الوطنية وخلق أجواء مواتية لإنجاح تلك الجهود.

ثانيا، يؤكد وفد بلادي على محورية تنسيق وتوضيح الأدوار داخل منظومة الأمم المتحدة في دعم جهود تحقيق العدالة الانتقالية في البلدان المعنية، حيث إن فاعلية دور المنظمة يتطلب تحقيق التناوب بين مختلف مكوناتها حتى تتكامل أدوارها وتنتهي حالة العزلة فيما بينها.

ثالثا، نؤكد أهمية الاستفادة من الدور الاستشاري للجنة بناء السلام أثناء قيام مجلس الأمن باستعراض ولايات بعثات الأمم المتحدة للبناء على الخبرات المتراكمة لدى اللجنة والدروس المستفادة من تجارب الماضي في دعم الأولويات الوطنية لبناء السلام في البلدان المعنية. وهو ما من شأنه تعزيز إسهام حفظ

السلام في بناء واستدامة السلام بما يدعم مفهوم تواصل الاستجابة لمراحل النزاع المختلفة.

رابعا، ننوه بضرورة العمل على تعزيز الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وفي مقدمتها الاتحاد الأفريقي. وتعميق مثل هذه الشراكات يوفر فرصة حقيقية لتكامل الجهود والاستفادة من الميزات النسبية لكل جانب بما يزيد من فاعلية أدوارها.

خامسا، لعلكم تتفقون على أن مسار تحقيق العدالة الانتقالية بعد النزاعات الممتدة يتطلب الالتزام والدعم المتواصلين من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بما يسمح ببناء المقومات الأساسية البشرية والمؤسسية في البلدان الخارجة من النزاعات لتمكينها من الاضطلاع بوظائفها الأساسية في تأكيد سيادة القانون، وتعزيز منظومة العدالة والمحاسبة ومنع الإفلات من العقاب.

وختاما، انطلاقا من الإيمان بأهمية دور المنظمات الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين، عملت مصر، أثناء رئاستها للاتحاد الأفريقي، على سرعة الانتهاء من تشغيل مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات، الذي تستضيفه القاهرة، ليشرع في دعم معالجة الجذور الأساسية للنزاع وبناء واستدامة السلام في ربوع القارة وفقا لمبدأ الحلول الأفريقية للمشكلات الأفريقية.

كما استضافت مصر منتدى أسوان للسلام الدائم والتنمية المستدامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، وهو الحدث الأول من نوعه في القارة الذي وفرّ فرصة هامة للحوار الصريح بين قادة القارة وكبار مسؤوليها مع الشركاء والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومراكز الفكر والأبحاث وخرج بتوصيات عملية لمعالجة التحديات الأمنية والتنموية المتداخلة. وإننا على ثقة من أن دورية انعقاد هذا المحفل سنويا تعكس عزم القارة الأفريقية على مواصلة قيادة الحوار حول قضاياها ومستقبلها.

وفي الختام، أكرر لكم الشكر على إتاحة الفرصة لوفد بلادي لمشاركتكم رؤيتنا حول هذا الموضوع الهام متمنيا للرئاسة البلجيكية لمجلس الأمن كل النجاح والتوفيق.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد كاكانور (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر بلجيكا على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن أهمية العدالة الانتقالية في تحقيق المصالحة والسلام الدائم. ونقدر الملاحظات الثاقبة من مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛ ورئيس لجنة الحقيقة والتعايش وعدم التكرار في كولومبيا؛ والمديرة التنفيذية لمؤسسة حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا (انظر S/PV.8723).

ومنذ انتهاء الحرب الباردة، فإن جهود المجتمع الدولي التي تنطوي على أنشطة صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام تتزايد بسرعة في العدد والتعقيد والتطور. وليس إنشاء لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام سوى مثالين على أحدث الابتكارات المؤسسية. وبرزت وتطورت نُهُج العدالة الانتقالية عقب اندثار الديكتاتوريات العسكرية، والفصل العنصري، وساحات ما بعد انتهاء الحرب الباردة، عندما كان هناك توافق آراء دولي متزايد على أنه يلزم اتخاذ تدابير العدالة الانتقالية للتعامل مع الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان. وتزامنت تلك النُهُج مع أهداف بعض الجهات المانحة والمصارف ووكالات المعونة، التي منحت جميعها الأولوية لسيادة القانون الصارمة وتمكين التنمية الاقتصادية.

ومع ذلك، فإن مشاركة الجهات الفاعلة الخارجية في النزاعات الداخلية أو شبه الداخلية للدول لم تصبح أكثر تواترا فحسب، ولكنها انطوت أيضا على زيادة مستويات القسر وأنشطة بناء الدولة التي تتناقض مع المفاهيم التقليدية للسيادة. إن العدالة الانتقالية الفعالة ليست مجرد مسألة ما إذا كان ينبغي

إجراء محاكمة محلية مقابل دولية، لجنة تقصي دولي للحقائق مقابل محاكمة أو بديل ثقافي مقابل محاكمة تقليدية. والسؤال المطروح هو: ما هو النفع الذي سيعود على الأشخاص الذين عطلت أعمال العنف حياتهم أو حتى دمرتها؟

وكثيرا ما يتبع المجتمع الدولي نهجا تكنوقراطيا واحدا مفترضا أنه يناسب الجميع، وهو ما يمكن أن يكون ضاراً. وقد أصبحت العدالة الانتقالية مُشبّعة بليبرالية الغرب، وغالبا ما تبدو بعيدة المنال على من هُم في الواقع في أمس الحاجة إليها. إن عادة بناء رأس المال الاجتماعي ونظم كسب الرزق أصعب من ترميم الهياكل الأساسية والمؤسسات. فهما ينطويان على إعادة تحديد العلاقات، وتعزيز المداولات العامة، وبناء مجتمع مدني سليم، وتيسير عملية التعافي، وجعل المؤسسات موثوقة وفعالة.

وهناك أيضا تصور بأن آليات العدالة الانتقالية ما برحت توفر شكلا من أشكال التعتيم الأيديولوجي الذي يهدف إلى صرف الانتباه عن أولئك الذين استفادوا من المنظومة ولا يزالون يستفيدون منها. ونلاحظ على وجه التحديد أن المظالم التاريخية المتأصلة في الاستعمار نادرا ما تكون محور العدالة الانتقالية. وإذا تم تصور العدالة الانتقالية على أنها مجرد ضماد يمكن أن يوضع على الجروح الماضية خلال فترة انتقالية غير محددة ومحدودة، دون أي إشارة إلى أنها مرتبطة ببعض التغيير الأعمق في المجتمع، فمن غير المرجح أن يكون لتلك التدابير أي قدرة تحويلية.

إن المصالحة عملية طويلة وشاقة؛ ومن غير المرجح أن تحقق أي نجاح المعايير أو الجداول الزمنية المفروضة بشكل مصطنع. ويجب ألا تكون المصالحة داخل الأمة ذات منشأ محلي فحسب، بل يجب أيضا أن تحظى برعاية محلية. ومن المهم تحديد وتوضيح أهداف أي آلية للعدالة الانتقالية قبل الشروع في تصميم العمليات والمشاريع لتحقيق تلك الأهداف. ويتعين إدماج العدل بين الجنسين إدماجا كاملا في جميع الآليات المؤسسية والإصلاحات الهيكلية الأوسع نطاقا في البلد المعني.

ويمكن لآليات العدالة الانتقالية أن تؤدي دورا حاسما في المجتمعات التي تمزقها أعمال العنف الناجمة عن النزاع، ولكن يجب أن تُسهم بفعالية في إرادة الجهات الفاعلة المحلية لتمسك مصيرها بأيديها عن طريق وضع ضمانات سياسية ومؤسسية لمنع تكرار الجرائم الجماعية.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة أيرلندا.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مقدمي الإحاطات اليوم. وأود أيضا أن أهنئ بلجيكا، وهي عضو زميل في الاتحاد الأوروبي، على توليها رئاسة مجلس الأمن. ونحن فخورون جدا برؤيتكم، سيدتي الرئيسة، في هذا الدور.

تؤيد أيرلندا بقوة اعتراف مجلس الأمن بأهمية العدالة الانتقالية في الجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام. ولهذه المسألة مكانة خاصة في قلوبنا لأننا عشناها. لقد تشكّل فهمنا للعدالة الانتقالية على نحو متعمق من خلال عملية السلام لدينا، القائمة على أساس اتفاق الجمعة الحزينة لعام ١٩٩٨، الذي أنهى نحو ٣٠ سنة من العنف في أيرلندا الشمالية التي لا تزال أعمال حماية السلام وتعزيز المصالحة مستمرة فيها حتى اليوم.

وقد تناولنا ذلك بطرق عديدة، سياسيا واقتصاديا. ومن الأمثلة الناجحة على ذلك إنشاء لجنة إحياء الذكرى، التي عملت في الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨ لتطبيق خطة لمساعدة الضحايا وأسرهم وإحياء ذكراهم. وأتاحت اللجنة التمويل لفرادى الضحايا والناجين اعترافا بمعاناتهم وصعوباتهم الاقتصادية.

وفي حين أحرز تقدم كبير في جزيرتنا، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وفي معالجة تركة النزاع، بما أننا شريك ضامن لاتفاق الجمعة الحزينة، فإننا ندرك أننا يجب أن نواصل العمل كل

يوم لكي نطوي بشكل نهائي صفحة الماضي ولتعميق المصالحة. ولهذا السبب، وفي سياق الاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخرا في كانون الثاني/يناير بشأن تقاسم السلطة في أيرلندا الشمالية، أكدت الحكومتان الأيرلندية والبريطانية التزامهما بالمضي قدما في إنشاء إطار للمؤسسات القديمة.

ويستند هذا الإطار الشامل إلى مبادئ تشمل تعزيز المصالحة، ودعم سيادة القانون، والاعتراف بمعاناة الضحايا والناجين ومعالجتها، وتيسير السعي إلى تحقيق العدالة واستعادة المعلومات، والامتثال لمتطلبات حقوق الإنسان. كما سيُنشأ فريق للتنفيذ والمصالحة. ونسلّم بأن هذا الإطار الشامل حيوي لتوفير العدالة والحقيقة للضحايا والناجين. كما أنه سيعزز الجهود الجارية الأخرى لبناء السلام، وسيمكّن مجتمع السياسة والشرطة والمجتمع الأوسع في أيرلندا الشمالية من الانتقال من الماضي والاستفادة الكاملة من فوائد السلام.

وكما تبين هذه المناقشة اليوم، فإن العدالة الانتقالية معقدة وجزء من مجموعة أوسع بكثير من الإجراءات اللازمة للحفاظ على السلام. لقد كانت أيرلندا، وستظل، حريصة على التعلم من الآخرين الذين يسلكون سبلا مماثلة وعلى مشاركة تجربتنا الخاصة. ونحن فخورون بدعمنا المستمر لعمليات العدالة الانتقالية في كولومبيا وسيراليون وسورية وأماكن أخرى. وترحب أيرلندا بالتقدم المحرز مؤخرا في بعثات الأمم المتحدة للاعتراف بعناصر العدالة الانتقالية وإدماجها في عملها. ونؤيد زيادة تركيز صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام على العدالة الانتقالية بما في ذلك، في الآونة الأخيرة، المساعدة على وضع استراتيجية وطنية شاملة للعدالة الانتقالية في غامبيا.

وكثيرا ما يُذكر بأن جميع الحروب تُخاض مرتين: المرة الأولى في ساحة المعركة والمرة الثانية في الذاكرة. ويجب ألا ننسى أبدا، في دعمنا للعدالة الانتقالية، أن هدفنا العام هو بناء السلام والمصالحة والحفاظ عليهما. ويعتقد بلدي، أيرلندا، بوصفها عضوا طموحا في المجلس للفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٢، أن العدالة الانتقالية يجب أن تكون طموحة: أولا، في السعي إلى تحقيق أقصى قدر من السلام والعدالة، وثانيا، في أن تكون عملية من خلال إدماج السياق المحلي والعدالة المحلية والتركيز على ما هو مطلوب من قبل المجتمعات الخارجة من العنف. يشمل ذلك أيضا بذل جهود خاصة لكفالة إدماج المرأة.

إن مشاركة الضحايا والتشاور معهم في تصميم سياسات العدالة الانتقالية وتنفيذها ورصدها أمر أساسي للغاية. وعندئذ فقط يمكن للمجتمع أن يبدأ المسيرة التحويلية التي تتطلبها المصالحة والسلام المستدام.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد بوبوليسيو بارداليس (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): ترحب بيرو بعقد هذه المناقشة المفتوحة وتعرب عن امتنانها للبيانات القيمة التي أدلى بها مقدمو الإحاطات، الذين اعترفوا بالطابع الأساسي للعدالة الانتقالية في استعادة النسيج الاجتماعي وتنشيطه في حالات ما بعد النزاع. يتحقق ذلك من خلال التشخيص والفهم المحسّنين للأسباب التي أدت إلى نشوب حالة نزاع معينة، مع تقديم التعويضات للضحايا ومكافحة الإفلات من العقاب.

ولهذه الغاية، لدينا مجموعة قيمة من الدروس المستفادة في مختلف أنحاء العالم. فقد كانت لجان السلام والحقيقة والمصالحة، على سبيل المثال، مفيدة في تفسير الحقائق والسياقات من منظور متأمل وتوفيقي. وبالمثل، أظهرت البعثات المستقلة لتقصي الحقائق وهيئات التحكيم قيمتها في توضيح الحالات، وفي نهاية المطاف، التمكين من قبول نتائجها.

ونشير إلى أن عمليات العدالة الانتقالية يجب تكييفها مع خصوصيات كل حالة من حالات ما بعد النزاع، باستخدام

معايير ومؤشرات ودلائل تقييم مستقلة، لأن ما يصلح لواقع ما قد يؤدي إلى نتيجة مختلفة جدا بالنسبة إلى آخر. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان إقامة توازن بين الجهود الرامية إلى منع الإفلات من العقاب وإدانة المسؤولين عن الانتهاكات ومخالفة القانون والتدابير الرامية إلى تهيئة مناخ من المصالحة ولم الشمل. نرى هذا السعي إلى تحقيق التوازن بنجاح في حالة كولومبيا على سبيل المثال، حيث أضيفت أمثلة رئيسية للمصالحة إلى إقامة محاكم صلح خاصة مثل لجنة تقصي الحقائق واللجنة الدولية المعنية بالمفقودين.

وقد كانت بيرو أيضا جزءا من تلك التطورات من أجل إعادة العدالة والحقوق إلى المواطنين الذين عانوا من العنف. لقد صدقنا في آب/أغسطس ٢٠١٢ على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، واعتمدنا في عام ٢٠١٦ القانون رقم ٣٠٤٧٠، المتعلق بالبحث عن الأشخاص الذين اختفوا خلال فترة العنف التي ابتليت بها البلاد بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٠. وتمنح سياساتنا المتعلقة بالبحث عن المفقودين الأولوية لاتباع نهج إنساني وتركز على تخفيف المعاناة والغموض وتزويد أفراد الأسرة بالإجابات التي يحتاجون إليها.

ومع ذلك، يجب أن نشدد على أنه في حالات الانتهاكات الخطيرة لقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، مثل الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، لا ينطبق العفو على مرتكبيها. بل على العكس من ذلك، يجب تطبيق أشد ما يسمح به القانون من عقوبات. وعندما لا يحدث ذلك على الصعيد المحلي، يجب على المجتمع الدولي – بما في ذلك مجلس الأمن – أن يتحمل مسؤوليته عن طريق تشكيل بعثات سياسية خاصة ومحاكم مخصصة، أو إحالة الحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية في إطار مبدأ التكامل.

وفي هذا الصدد، نود أن نسلط الضوء على قيمة كيانات مثل الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، وكذلك فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وأختتم بياني بالتأكيد على الدور الإيجابي الذي تؤديه لجنة بناء السلام في دعم جهود العدالة الانتقالية، سواء عن طريق تعزيز أوجه التآزر بين منظومة الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى أو عن طريق تعبئة الموارد المالية من خلال صندوق بناء السلام.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة تركيا.

السيدة كوتشيبيت غربا (تركيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة وتيسير إجراء مناقشة واسعة النطاق بشأن مسألة لها آثار عالمية على السلام والأمن.

إن العدالة الانتقالية عنصر حاسم من عناصر تحقيق المصالحة والحفاظ على السلام، لأنها تسعى جاهدة إلى مراعاة الأسباب الجذرية للنزاع، والاعتراف بكرامة الضحايا، والتعويض عن مظالم الماضي، والإسهام في جهود المنع. فالعدالة الانتقالية لا تؤدي إلى إنهاء مظالم الماضي فحسب، بل وتساعد المجتمعات أيضا على المضي قدما نحو مستقبل أكثر سلما. إنها في الأساس محاولة من المجتمع للتوصل إلى فهم لإرث جرائم الماضي الواسعة النطاق، من أجل ضمان تحقيق المساءلة وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة. وعلى هذا النحو، فإن عمليات العدالة الانتقالية تستحق إيلائها الاهتمام الواجب بطريقة شاملة.

ولكي ننجح، نعتقد أن المصالحة يجب أن تكون الأساس في العدالة الانتقالية. وإرساء أساس لمعالجة الأسباب الكامنة

وراء العنف والتهميش هو أكثر الطرق جدوى لتعزيز التوصل لحلول دائمة للنزاعات. وعند القيام بذلك، ينبغي أن نضع في اعتبارنا أنه ثمة مجموعة متنوعة من النهج قابلة للتطبيق حسب السياق الخاص بكل بلد، وأنه لا يمكن أن يكون هناك حل واحد يناسب جميع المشاكل.

وكنقطة انطلاق، فإن إنشاء مؤسسات حكومية تتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة أمر بالغ الأهمية لاستعادة ثقة الجمهور في العدالة. فنظم الحكم والعدالة الفعالة القائمة على احترام سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان بالغة الأهمية فيما يتعلق بتوطيد السلام وتعزيز المصالحة. ولا يقل إذكاء الوعي العام بإمكانية اللجوء إلى القضاء أهمية من أجل إشراك أضعف قطاعات المجتمع في عمليات العدالة الانتقالية. وبينما نفعل ذلك، من الأهمية بمكان وضع ضمانات قوية لحماية الضحايا.

والعدالة الجنائية عنصر حيوي آخر من عناصر العدالة الانتقالية. فمحاسبة المسؤولين عن الفظائع الواسعة النطاق والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان تسهم في عملية تحقيق العدالة للضحايا. وتسهم مقاضاة هؤلاء الأفراد في دعم احترام سيادة القانون وإنشاء سجل تاريخي دقيق، مع العمل في الوقت نفسه بمثابة رادع للمجرمين المحتملين.

ويمكن أن تسهم العدالة الانتقالية في تحقيق الأهداف الأوسع نطاقا المتمثلة في منع نشوب النزاعات، وبناء السلام، وتحقيق المصالحة. وبما أن عمليات العدالة الانتقالية تخوض في أكثر التجارب إيلاما للمجتمعات المحلية، فإنها صعبة لا محالة. فهي تتطلب أساسا وقائعيا موثوقا به، ونهجا منفتحا، وتعاطفا. ومن الأهمية بمكان فهم المظالم الكامنة التي تؤدي إلى النزاعات عن طريق أخذ أصوات النساء والشباب والفئات المهمشة في الحسبان. ويتطلب كل ذلك اتباع نهج خاص بكل سياق والاعتراف بأنها ليست عملية جامدة.

ويجب أن يصاحب هذه الجهود، حسب الاقتضاء، الالتزام والدعم المستمران من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وتركيا على استعداد للإسهام في الجهود الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف سعيا إلى تحقيق السلام والأمن المستدامين من خلال عمليات العدالة الانتقالية.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل فيجي.

السيد موتوفاغا (فيجي) (*تكلم بالإنكليزية*): تود فيجي أن تتوجه بالشكر للرئاسة البلجيكية على منحها هذه الفرصة للمساهمة في المناقشات بشأن الموضوع الهام الخاص بالعدالة الانتقالية.

لقد ركز مجلس الأمن تركيزا كبيرا على بناء السلام والحفاظ عليه. فالانتهاكات الواسعة النطاق والخطيرة لحقوق الإنسان تهيئ الظروف التي يلزم فيها القيام بتدخلات قضائية خاصة إذا أريد كفالة السلام واستدامته. والعدالة الانتقالية تقدم التعويض عن الانتهاكات الجسيمة. فهي تركز على احتياجات الضحايا ومجتمعاتهم المحلية. وعندما تكملها آليات العدالة الجنائية، فإنهما تعززان سيادة القانون، وهو أمر بالغ الأهمية في أي عملية سلام مستدام.

إن النزاعات العنيفة دائما ما ترتبط بتجاوزات لحقوق الإنسان وفظائع واسعة النطاق. وتتعرض المجتمعات المحلية للصدمات وتتمزق وتفقد ممتلكاتها ومصادر رفاهها الاقتصادي. وهذا يشكل تحديا كبيرا فيما يتعلق بكيفية تحقيق المصالحة بين المجتمعات المحلية. وعندما يكون تحقيق المصالحة غير ممكن، تكون فرصة نجاح تحقيق السلام والتنمية أقل بكثير. فلا بد من الجمع بين المجتمعات المحلية، كما ينبغي الاستماع إلى الضحايا وإلى آلامهم ومظالمهم. ويجب أن تكون العدالة الانتقالية رحيمة كي تدرك ما مر به الضحايا وتضع تدابير للحد منه، فضلا عن تلبية مطالبهم بتحقيق العدالة. ويجب أن تسعى العدالة الانتقالية إلى بناء الثقة وإعادة بناء العلاقات حتى يتمكن الضحايا والجناة السابقون من العيش جنبا إلى جنب مرة أخرى، كمجتمع.

وكمجتمع دولي، فإن العدالة الانتقالية تسهم في تعزيز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، الذي يهدف إلى إقامة مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع.

وما برحت عمليات العدالة الانتقالية تستخدم بنجاح في منطقتنا. وقد حظيت هذه العملية بدعم المجتمع الدولي وبعثات حفظ السلام الإقليمية. وتبين أمثلة العدالة الانتقالية لدينا أنه ثمة حاجة إلى تقديم دعم سياسي للحكومات من أجل إجراء عمليات عدالة انتقالية جامعة. وتضطلع منظومة الأمم المتحدة بدور هام، بما في ذلك من حيث حفظ السلام وبناء السلام على السواء. وينبغي إدماج آليات العدالة الانتقالية على النحو المناسب مع مؤسسات الدولة وأن تكون مكملة لها. ودائما ما تستغرق هذه العمليات الانتقالية وقتا، فهي عملية حساسة وتحتاج إلى الدعم.

ومن الضروري أن يرى الضحايا تحقيق العدالة. فالعدالة الانتقالية تمنح للضحايا والمجتمعات المحلية بأسرها إحساسا بطي صفحة الماضي. وترسي أساسا لتحقيق التنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وينبغي أن تكون آليات العدالة الانتقالية جزءا من إصلاحات أوسع نطاقا لقطاع الأمن. فالانقسامات داخل المجتمعات المحلية تستغرق وقتا لتلتئم. ومن الضروري أن تستعيد المجتمعات المحلية ثقتها في القانون ومؤسساته.

ويجب أن تركز تدابير تحقيق المصالحة بشكل خاص على النساء والأطفال. ففي جميع النزاعات، تعاني النساء والأطفال من الحرمان بشكل غير متناسب ويعانون أكثر من غيرهم. والمهارات والمعارف اللازمة لمعالجة هذه المسألة معقدة، وبالتالي فإن قدرات الأمم المتحدة ضرورية لتقديم الدعم في هذا الصدد.

وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ستظل التغيرات المناخية تؤثر تأثيرا مزعزعا للاستقرار على المجتمعات المحلية. ففقدان الأراضي، بل وجزر بأكملها، وسبل العيش، فضلا عن تنقل المجتمعات المحلية على نطاق واسع، يمكن أن تكون حافزا لنشوب النزاعات. ومع استمرار عملية إعادة توطين المجتمعات المحلية، ستنشأ حتما نزاعات جديدة. وسيكمن معظمها في السياقات الثقافية المحيطة بإدارة الموارد المملوكة للمجتمع المحلي والحصول عليها. وتتيح تدابير العدالة الانتقالية إمكانيات فريدة لإعادة بناء المجتمعات المحلية.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل نيبال.

السيد بهانداري (نيبال) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئاسة البلجيكية على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن العدالة الانتقالية. والشكر موصول لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومقدمي الإحاطات الآخرين على العروض الثاقبة التي قدموها في وقت سابق اليوم (انظر S/PV.8723).

وتؤمن نيبال بأن العدالة الانتقالية عنصر مهم للحفاظ على السلام في مجتمعات ما بعد النزاع. فهي تدعم عملية التئام الجراح ومعالجة مظالم الماضي وتعزيز الثقة والوئام في المجتمع. وتتعلق العدالة الانتقالية أيضا بالتصدي للماضي المؤلم من أجل تهيئة مستقبل سلمي. وفي ذلك المسعى، فإن ثمة أهمية بالغة للعناصر الأساسية، مثل البحث عن الحقيقة وتقديم تعويضات وضمان عدم التكرار وتحقيق المصالحة الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، يجب استكمال الجهود الرامية إلى ضمان السلام بتحقيق التنمية الاقتصادية على نطاق واسع وإشراك الضحايا في الأنشطة الإنمائية للبلد.

ولا يوجد نهج واحد يناسب الجميع فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية. فكل نزاع وعملية السلام التي تعقبه فريدان ويتطلبان نظاما فريدا للعدالة الانتقالية. ويجب أن تسترشد العدالة الانتقالية بالسياق الوطني والاحتياجات المجتمعية للمجتمعات المحلية بعد

انتهاء النزاع. والقيادة وتولي زمام الأمور على الصعيد الوطني أمران أساسيان لتضميد جراح الماضي وكفالة التعافي النفسي والاجتماعي. ومن المهم بنفس القدر تشجيع مشاركة النساء والشباب والمجتمع المدني في هذه العملية.

وأود أن ألقي بعض الضوء على آليات العدالة الانتقالية في نيبال. إن نيبال مثال ناجح بشكل فريد لعملية سلام قادها أبناء البلد وتولوا زمامها، والتي تُوجت بإصدار الدستور الجديد في عام ٢٠١٥. وللانتهاء من المرحلة الأخيرة من تلك العملية، شُكلت في عام ٢٠١٥ لجنتان مستقلتان، هما لجنة الحقيقة والمصالحة ولجنة التحقيق بشأن الأشخاص المختفين قسرا. وتم تمديد ولايتي اللجنتين وتعيين مفوضين جديدين لهما مؤخرا. ويكفل القانون استقلال اللجنتين وحيادهما.

وبالإضافة إلى ذلك، نتشاور مع الضحايا من أجل ضمان مشاركتهم في تعديل قوانين العدالة الانتقالية. وتسترشد عملية العدالة الانتقالية في نيبال باتفاق السلام الشامل والأوامر التوجيهية للمحكمة العليا والالتزامات الدولية ذات الصلة وشواغل الضحايا والحقائق على أرض الواقع. وينصب تركيزنا على تحقيق توازن بين الامتثال للقواعد والمعايير الدولية والسياق الاجتماعي – السياسي الوطني من خلال وضع الضحايا في صميم جهودنا. وتمتلك نيبال، بوصفها بلدا قاد عملية سلام ناجحة بشكل فريد، القدرة والإرادة السياسية اللازمتين للانتهاء من عملية العدالة الانتقالية بطريقة فريدة من نوعها أيضا.

في الختام، تلتزم نيبال بكفالة تحقيق العدالة للضحايا وجعل عملية العدالة الانتقالية عملية موثوقة وسلسة وناجحة. وينصب تركيزنا الوحيد على بناء نيبال يسودها السلام والرخاء. ومن خلال كفالة العدالة الاجتماعية والنهوض بمجتمع شامل للجميع وتحقيق الحكم الرشيد، نمضي الآن بخطى واثقة على طريق المصالحة.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة سويسرا.

السيدة نوموس (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. إن العدالة الانتقالية مسألة حاسمة يضطلع فيها مجلس الأمن بدور هام. ويحدد القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦) العدالة الانتقالية بوصفها عنصرا رئيسيا من عناصر السلام المستدام. وما فتئت سويسرا تدعم على مدى أكثر من ١٥ عاما العديد من البلدان الشريكة في عملياتها للتعامل مع الماضي والتي تحاول المجتمعات من خلالها أن تتجاوز الفظائع التي عانت منها. وعلى أساس تجاربنا، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولا، إن اعتماد مجموعة من التدابير القانونية وغير القانونية أمر أساسي لمنع تكرار الانتهاكات والتجاوزات الواسعة النطاق لقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وكذلك لإرساء عقد اجتماعي جديد. واحترام حقوق الإنسان أمر أساسي لتحقيق سلام دائم. وفي حين أن العدالة الجنائية أمر بالغ الأهمية، فإنها ليست سوى بعد واحد من أبعاد العدالة الانتقالية. وكولومبيا، من خلال نظامها المتكامل للحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار، هي مثال على نهج مبتكر يستند إلى الركائز الأربع للعدالة الانتقالية. وندعو المجلس إلى إيلاء مزيد من الاعتبار للتكامل بين التدابير القانونية وغير القانونية عند استخدام الصكوك المتاحة له. ويمكن أن تشكل المذكرة التوجيهية للأمين العام بشأن نهج الأمم المتحدة إزاء العدالة الانتقالية مرجعا. وتؤيد سويسرا العملية الجارية حاليا لتنقيح تلك المذكرة. ونؤيد أيضا الإشارات التي سمعناها اليوم إلى أهمية الدور الاستشاري للجنة بناء السلام.

ثانيا، كما أظهرت البيانات التي أُدلي بها في هذه المناقشة المفتوحة، فإن المجتمع المدني قوة محركة في النهوض بالمساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب. ويجب أن يشارك المجتمع المدني، ولا سيما النساء، مع صانعي القرارات في إعداد تلك التدابير. وفي ذلك الصدد، نود أن نشيد بالتزام ياسمين سوكا وأولئك

الذين عملوا، مثلها، على مدار عقود سعيا إلى تحقيق العدالة لضحايا أخطر الجرائم. ويجب على المجلس أن يدرك ضرورة إشراك المجتمع المدني وحمايته، بمن في ذلك المدافعون عن حقوق الإنسان، في البنود ذات الصلة المدرجة في جدول أعماله.

ثالثا، إن كل سياق يختلف عن غيره. وندعو المجلس إلى اتخاذ تدابير محددة السياق ومصممة خصيصا على أساس فهم احتياجات المجتمع ككل. ويجب على المجلس أن يستفيد استفادة كاملة من مرونته في صياغة الولايات لكفالة اتخاذ تدابير محددة الأهداف وقابلة للتحقيق.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة لكسمبرغ.

السيدة براون (لكسمبرغ) (*تكلمت بالفرنسية*): تشكر لكسمبرغ الرئاسة البلجيكية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة بشأن العدالة الانتقالية لتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق السلام المستدام.

وتؤيد لكسمبرغ تأييدا تاما البيان الذي أدلى به في وقت سابق باسم الاتحاد الأوروبي.

بعد مرور ١٠ سنوات على إصدار المذكرة التوجيهية للأمين العام بشأن نهج الأمم المتحدة في هذا المجال، أثبت المفهوم قيمته بالنسبة لاستدامة السلام، بصفة عامة، واستعادة أو تعزيز سيادة القانون، بصفة خاصة، ولم يعد ثمة شك في أهميته. ومع ذلك، من الواضح أيضا أن ديناميات النزاعات الجارية تتطلب منا إعادة تقييم أساليبنا. فالتحديات التي تواجه توطيد المكاسب التي تحققت بشأن هذا المفهوم لا حصر لها والتصدي لها يتطلب بذل جهود مطردة. ولذلك، فإن الدعوة إلى تنفيذ نهج شامل للعدالة الانتقالية، التي أُطلقت في سياق القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، لا تزال صالحة.

وعلى الرغم من الجهود والإنجازات الكبيرة التي تحققت على مدى العقد الماضي، يجب أن نضاعف جهودنا وأن نعيد التفكير في طريقتنا في العمل معا وأن نستنبط استجابات أكثر تكيفا مع مختلف السياقات. وبينما يجب أن تستند جميع النهج المتبعة إزاء العدالة الانتقالية إلى مبدأ عالمية حقوق الإنسان، فإننا نعلم اليوم أنه لا توجد صيغة سحرية.

ومع ذلك، نعتقد أيضا أن النُهج التي وضعت في إطار العدالة الانتقالية ضرورية لتعزيز سيادة القانون. وإنشاء قنوات مناسبة للعدالة في مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان يجعل بناء مؤسسات موثوقة وإرساء أسس تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة أمرا ممكنا. وفي ذلك الصدد، لا تزال لكسمبرغ ملتزمة بتعزيز المعايير الدولية في هذا المجال من أجل تشجيع العدالة الانتقالية التي تجمع بين تأكيد حقوق الضحايا؛ وتعزيز السلام الدائم والمصالحة والديمقراطية؛ وضمان تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما هدف التنمية المستدامة ١٦.

وبمناسبة هذه المناقشة المعقودة تحت الرئاسة البلجيكية، تود لكسمبرغ أن تجدد التزامها بالعدالة الانتقالية الشاملة للجميع والقائمة على المشاركة. ويجب إشراك الضحايا والمجتمع المدني بصورة كاملة في عمليات العدالة الانتقالية، سواء فيما يتعلق بركيزة الحقيقة أو العدالة أو الجبر أو ضمانات عدم التكرار. ولذلك، نعتقد أيضا أن إدماج ومشاركة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، الذين هم موضوع عمليات العدالة الانتقالية، غالبا ما يكون في غاية الأهمية نظرا لأن الهدف هو تحقيق المصالحة، التي تمثل شرطا مسبقا أساسيا لاستدامة السلام.

وفي ذلك الصدد، تود لكسمبرغ أن تشير إلى تعاونها مع المركز الدولي للعدالة الانتقالية الذي تم توطيده في عام ٢٠٠٩ من خلال أول اتفاق شراكة. وتولي لكسمبرغ اهتماما خاصا لعمل المركز في تونس، الذي يهدف إلى مساعدة الضحايا والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الحكومية من أجل تعزيز العمليات الانتقالية التي تركز على الضحايا وتراعي الفوارق بين الجنسين.

وفي الختام، سيكون للعدالة الانتقالية مكان هام في استعراض استراتيجية لكسمبرغ الإنسانية الذي سيجري في عام ٢٠٢٠. وسنسترشد في ذلك المسعى برغبتنا في الاستجابة على نحو أفضل لاحتياجات الضحايا القصيرة الأجل وتحسين تنسيق الاستراتيجيات على المدى الطويل مع الحفاظ على التوازن بين الدعوة والدبلوماسية والعمل على أرض الواقع.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة بنغلاديش.

السيدة فاطمة (بنغلاديش) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر رئاسة بلجيكا للمجلس على عقد مناقشة اليوم المفتوحة. وأود أيضا أن أشكر مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومقدمي الإحاطات على مشاطرتنا وجهات نظرهم الثاقبة.

لا تزال البلدان الخارجة من الصراع عامة معرضة لخطر كبير للانتكاس في دورات جديدة من العنف. ويمكن أن يؤدي هذا العنف إلى تعطيل عملية السلام وتقويض التنمية الطويلة الأجل وسيادة القانون. ولذلك، من الأهمية بمكان في حالات ما بعد الصراع، التصدي للإفلات من العقاب، وضمان المساءلة، وكسر دورات الصراعات، والفظائع التي وقعت في الماضي.

وبصفتنا بلدا رئيسيا مساهما بقوات وبأفراد شرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، نكون بهذا ما فتئنا ندعم جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز المساءلة الوطنية والعدالة الانتقالية في البلدان الخارجة من الصراع. ونؤيد خطة الأمين العام للإصلاح، مع التركيز على التنسيق والاتساق على نطاق المنظومة فيما بين ركائز الأمم المتحدة للسلام والأمن مع ركيزتي التنمية وحقوق الإنسان، ولا سيما في المراحل الانتقالية من عمليات السلام. ونشدد على تحديد أولويات ولايات عمليات حفظ السلام وتسلسلها مع آليات الأمم المتحدة لسيادة القانون والعدالة الانتقالية.

وينبغي أن تحظى العدالة الانتقالية أيضا بأولوية معززة في الجهود التي تبذلها لجنة بناء السلام في مجال بناء السلام والحفاظ على السلام بغية منع الشعور بعدم المساواة والتمييز والاستبعاد وغير ذلك من الأسباب الجذرية للعنف والصراع. وينبغي أن تكون للبعثات السياسية الخاصة عدالة انتقالية كولاية فرعية، وأن يتمتع بذلك أيضا الجيل الجديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية. ومن المهم أن يكون هناك تآزر بين تلك الكيانات المختلفة.

ولا تزال بنغلاديش ملتزمة بدعم مبادرات مجلس الأمن الرامية إلى تنفيذ كل من خطة المرأة والسلام والأمن، وخطة الشباب والسلام والأمن. ونحن نقدر المساهمة المعززة للمرأة في مجال العدالة الانتقالية من خلال مشاركتها في الوساطة وحفظ السلام وبناء السلام وإدامة السلام.

وما زلنا ملتزمين بدعم الجهود المتعددة الجوانب التي تبذلها الأمم المتحدة لمنع العنف ضد النساء والأطفال أثناء الصراعات المسلحة، وضمان المساءلة عن ذلك. ويجب علينا أيضا أن نواصل كفاحنا كي نقدم الجماعات المنظمة عبر الوطنية والمنظمات الإرهابية إلى العدالة على أعمالها الشنيعة المتمثلة في الاتجار بالنساء والأطفال واسترقاقهم وتعذيبهم.

ونقدر عمل الولايات ذات الصلة التي تعمل على تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام وإعادة تأهيل الأطفال المنتشرين في الصراعات المسلحة. ومن جانبنا، لا نزال ملتزمين بالتأكيد باستمرار على هذه الأبعاد في تنفيذ ولايات حفظ السلام.

ونعتقد أنه ينبغي السماح لآليات العدالة الجنائية المعترف بها دوليا بأن تؤدي دورها في كفالة العدالة للبلدان الخارجة من حالات الصراع وإدامة السلام هناك. وبالنسبة لبنغلاديش، تعد استضافة ١,٢ مليون روهينغي من ولاية راخين في ميانمار مثالا على ذلك. ونرحب بالقرار الرائد الذي اتخذته المحكمة الجنائية الدولية لضمان المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان

والجرائم الفظيعة التي ارتكبتها ميانمار ضد سكانها الروهينغيا. كما أن أمر المحكمة المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير تطور بالغ الأهمية أيضا في هذا الصدد. إن ضمان العدالة والمساءلة لسكان الروهينغيا شرط مسبق هام لعودتهم الآمنة والكريمة والطوعية إلى ولاية راخين والمصالحة المجتمعية في نهاية المطاف.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد فيردير (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر حكومة بلجيكا على مبادرتها لتنظيم هذه المناقشة، وكذلك على التركيز الخاص على معالجة مسألة العدالة الانتقالية باستخدام نهج يأخذ في الاعتبار عناصرها الأربعة: الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار – ويستند إلى فرضية أنه لا يمكن أن يوجد نموذج واحد للعدالة الانتقالية ينطبق على جميع القضايا.

ووفقا للمذكرة التوجيهية، يُنظر إلى العدالة الانتقالية من منظور قائم على الحقوق ويوفر ثلاث طرق لمواصلة تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في هذا المجال.

أولا، يجب أن نسعى إلى نأخذ في الاعتبار الأسباب الجذرية للصراع القمعي أو الحكومة القمعية، ومكافحة انتهاكات جميع الحقوق، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ثانيا، من المهم مراعاة جوانب حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية في عمليات السلام. وثالثا، من الأهمية بمكان تنسيق مبادرات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مع عمليات وآليات العدالة الانتقالية، حتى تتمكن من تعزيز بعضها البعض بشكل إيجابي.

وفي إطار هذه المناقشة المفتوحة، نود أن نتشاطر بإيجاز بعض جوانب تجربة العدالة الانتقالية في الأرجنتين، التي هي نتيجة لعملية ما بعد الديكتاتورية وليست لسياق ما بعد الصراع. ونرى أن من المهم إصدار ذلك التبرؤ من المسؤولية. إن ما حدث في الماضي القريب في بلدي لم يكن صراعا مسلحا. لقد ارتُكبت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ضد المجتمع من خلال الأعمال القمعية التي قامت بها القوات المسلحة وقوات الأمن، في إطار حكومة ديكتاتورية بحكم الواقع.

ومنذ استعادة النظام الدستوري في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣، اضطلعت دولة الأرجنتين بعمل مستمر للامتثال لالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان. وكان من أولى قرارات الحكومة الديمقراطية إنشاء اللجنة الوطنية المعنية باختفاء الأشخاص، التي اتخذت تدابير ملموسة للاعتراف بالحق في معرفة الحقيقة من أجل توضيح الحقائق المتصلة بالاختفاء القسري للأشخاص. وفي العام التالي، أصدرت محكمة الاستئناف الوطنية في المسائل الجنائية والإصلاحية الاتحادية حكماً في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ أدانت فيه أعضاء المجالس العسكرية التي حكمت في البلد، بالسجن مدى الحياة.

إن إصدار قوانين الطاعة الواجبة والإغلاق الكامل في عام ١٩٨٧، وأحكام العفو عن المدانين الصادرة في التسعينات أمر جعل من المستحيل مواصلة المحاكمات الجارية بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وبالتوازي مع ذلك، جرت ما يسمى بالمحاكمات من أجل الحقيقة، وهي إجراءات قضائية بدأت بهدف تحديد مصير الأشخاص المفقودين أو أماكن وجودهم. وقد اضطلع نظام البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بدور مركزي في تعزيز الحق في معرفة الحقيقة في بلدنا وفي المنطقة. وذهب العديد من الأقارب، الذين لم يتمكنوا من الحصول على العدالة في المحاكم المحلية، إلى لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، التي حكمت بالتزام الدولة بمعاقبة المسؤولين عن ذلك.

وبعد عقد من الزمن، أعلن الكونغرس الوطني أن قوانين الطاعة الواجبة والإغلاق الكامل لاغية وباطلة، وأعلنت محكمة العدل العليا أنها غير دستورية، مما أدى إلى إعادة فتح باب النظر

رسمياً في أكثر من ١٠٠٠ قضية قانونية. ووفقاً للمعلومات التي قدمها مكتب المدعي العام عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، صدر ٢٣٨ حكماً في الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٩ على أفعال ارتُكبت خلال الدكتاتورية المدنية - العسكرية الأخيرة. وتوجد حاليا ٢١ قضية في مرحلة المرافعة الشفوية. ومن المقرر النظر في ٧٠ قضية في مرافعات شفوية؛ وهناك ٢٦٠ قضية معروضة على المحكمة الابتدائية.

وكما أشار المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، فإن من الضروري إنشاء نظم انتصاف مناسبة من أجل توفير جبرٍ فعالٍ للضحايا. وفي هذا الصدد، أوصت اللجنة الوطنية المعنية بالاختفاء القسري للأشخاص باعتماد القوانين اللازمة لكي يحصل أقارب الأشخاص المختفين على مساعدة اقتصادية. وفي الوقت الحاضر، توجد مجموعة من القوانين السارية التي تنص على التعويض الاقتصادي عن الانتهاكات الخطيرة التي ارتكبت خلال فترة الدكتاتورية. وتقدم وزارة خارجية الأرجنتين مساعدة مهمة للمتقدمين بطلبات للحصول على استحقاقات بموجب تلك القوانين في استكمال الإجراءات اللازمة في المكاتب القنصلية.

في الختام، أود أن أشدد على الدور المحوري للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وفي الواقع، توفر الاتفاقية لجميع الدول أساساً لوضع إطار قانوني متين في مجالات منع حالات الاختفاء القسري والمعاقبة عليها والتعويض عنها وعدم تكرارها، وتنص على آليات للمساعدة القانونية المتبادلة بين الدول. وتجدر الإشارة إلى أن الاتفاقية لا تزال فتية، حيث يبلغ عدد الدول الأطراف فيها ٦٢ دولة، ووقعت عليها ٩٨ دولة حتى الآن. ولذلك، ندعو الدول إلى التعاون في المضي قدما نحو إضفاء الطابع العالمي عليها.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا.

السيد جينغا (رومانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الرئاسة البلجيكية لمجلس الأمن على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة بشأن موضوع دور العدالة الانتقالية في كفالة السلام المستدام.

تؤيد رومانيا البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وسأدلي الآن ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

ينطوي هذا الموضوع المهم على تحد مفاهيمي وعملي بسبب صلاته وروابطه العديدة مع المساءلة والعدالة الجنائية والديمقراطية وسيادة القانون. ولذلك، فإن تفسيرنا للعدالة الانتقالية يشمل معنى أوسع من مجرد سلسلة من المحاكم أو اللجان، ويشير إلى الجهود العديدة المبذولة لإقامة نظام حكم سلمي وشرعي في أعقاب الأنظمة القمعية أو العنف المنتشر على نطاق واسع.

وبوصف رومانيا بلدا مر بتحول ديمقراطي بدأ قبل ٣٠ عاما، فإنها تعطي مثالا ناجحا على هذه العملية. ونرى أن العدالة الانتقالية لا يمكن أن تنجح إلا إذا كانت مترسخة في نهج شمولي يشمل الأسباب الجذرية للنزاع أو الحكم القمعي والملاحقة القضائية الفردية والإصلاح المؤسسي واحترام حقوق الإنسان.

ويشكل إصلاح المؤسسات عنصرا رئيسيا من عناصر العدالة الانتقالية. وفي غياب الإصلاحات، يستحيل تحقيق الثقة والمصالحة ولن تتمكن المؤسسات من إحلال السلام والحفاظ عليه أو احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان. ويمكن إحراز مزيد من التقدم في مجال العدالة الانتقالية إذا تم تكليف المزيد من عمليات الأمم المتحدة للسلام بمعالجتها. وتعزيز عنصر سيادة القانون في عمليات السلام هو وسيلة فعالة كي يدعم المجتمع الدولي الإصلاحات المؤسسية، مع الحفاظ على مبدأ تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني.

وفي هذا السياق، كثفت رومانيا تعاونها مع دائرة العدل والمؤسسات الإصلاحية التابعة لإدارة عمليات السلام في الأمم المتحدة، وبدأت عملية تقديم ترشيحات لموظفات شؤون السجون المقرر نشرهن في عمليات الأمم المتحدة للسلام. كما عززنا مشاركتنا في أنشطة مجموعة أصدقاء المؤسسات الإصلاحية في عمليات السلام، ونشجع الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذو حذونا.

ومن العناصر الهامة الأخرى للعدالة الانتقالية جعل إمكانية اللجوء إلى العدالة حقيقة واقعة بالنسبة لأكثر الناس ضعفا، في أعقاب الانتهاكات واسعة النطاق، من خلال الملاحقة الجنائية. ويقع تحقيق المساءلة في المقام الأول على عاتق الدول ونظمها القضائية؛ ولذلك، فإن الحاجة إلى بناء القدرات وإصلاح قطاع العدالة أمرٌ بالغ الأهمية.

ومع ذلك، عندما تفشل أجهزة التحقيق الوطنية، تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية كفالة إيجاد آلية احتياطية للعدالة يمكنها تحقيق العدالة وإجراء محاكمات عادلة. وفي هذا الصدد، كان إنشاء المحكمة الجنائية الدولية حافزا لاعتماد التشريعات المحلية ذات الصلة وتعزيز آليات العدالة الوطنية.

وأود أن أؤكد من جديد دعم رومانيا الكامل لتلك المؤسسة والتزامنا بزيادة الوعي بولاية المحكمة وبالدفاع عن أدائها لمهامها بنزاهة واستقلالية. كما يدعو بلدي باستمرار إلى تجديد الاهتمام بدعم الإجراءات الوطنية، بما في ذلك عن طريق تعميم مفاهيم نظام روما الأساسي في برامج المساعدة ذات الصلة المكرسة لتطوير سيادة القانون.

أخيرا وليس آخرا، أود أن أشدد على أهمية الشراكات. وفي هذا الصدد، فإن ثمة أهمية خاصة لدور لجنة بناء السلام في إسداء المشورة إلى مجلس الأمن، وتركيزها على كفالة استمرارية السلام، ودورها في تنظيم مناسبات تجمع بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني. ومن هذا المنطلق، أود أن أؤكد من جديد أنه خلال رئاسة رومانيا للجنة بناء السلام في عام ٢٠١٨، كانت إحدى أولوياتنا زيادة أوجه التآزر بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام ومجلس الأمن.

وأعتقد أن ثمة حاجة إلى التصدي لمسألة العدالة الانتقالية بوصفها ركيزة أساسية لبناء السلام بطريقة أكثر شمولا. ولذلك، فإننا على استعداد للمشاركة في المناقشات المقبلة بشأن كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالجهود الرامية إلى كفالة تحقيق المساءلة والمصالحة في الدول الخارجة من النزاعات أو الحكم القمعي.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): يؤكد وفد بلادي، بداية، على أن العدالة كانت وستبقى حجر الزاوية الذي أقره مؤسسو الأمم المتحدة منذ ٧٥ عاما، وذلك سعيا إلى خير ورفاه وسلام شعوب العالم دون تمييز أو انتقائية.

واسمحوا لي، في هذا السياق، التذكير بمضامين قرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) والذي تستند إليه المذكرة المفاهيمية الخاصة بهذه الجلسة (S/2020/98، المرفق) في أكثر من موضع. فقد أكد القرار المذكور على أن الحفاظ على السلام هو هدف وعملية لبناء رؤية مشتركة للمجتمع، بما يشمل الأنشطة الهادفة لمنع نشوب النزاعات وتصعيدها واستمرارها وتجددها ومعالجة أسبابها الجذرية؛ والعمل على تحقيق المصالحة الوطنية؛ والمضي قدماً صوب التعافي وإعادة الإعمار والتنمية. ثم، شدد ذلك القرار على المسؤولية الأساسية للحكومات والسلطات الوطنية في تحديد الأولويات والاستراتيجيات والأنشطة المنفذة للحفاظ على السلام والدفع بها وتوجيهها.

غير أن واقع الممارسة الذي نعيشه اليوم يخالف هذه المبادئ التوجيهية بشكل صارخ. إذ أن هناك حكومات تتمتع بالنفوذ

السياسي والاقتصادي والعسكري، تمارس الآن نزعة غير مسبوقة نحو إساءة تفسير أحكام الميثاق وقواعد العمل والإجراءات وخرقها، في إطار محاولة لفرض الرؤى الأحادية على أطر عمل الأمم المتحدة وتوجيهها في مسارات تخدم قدرة هذه الحكومات على التدخل في شؤون الدول الأخرى. هذا، إلى جانب سعي هذه الحكومات إلى إقحام مفاهيم خلافية، بشكل سيؤثر سلبا على مستقبل هذه المنظمة وعلى مركزها وسيعمق الخلافات ويفرض أجواء من الفرقة والعداء على العلاقات بين الدول.

وبمعنى أكثر وضوحا، فإننا في الجمهورية العربية السورية، ومعنا عدد مُعتَبَر من الدول الأعضاء، نحذر من لحظة تاريخية فارقة تتمكن فيها هذه الحكومات من تسخير آليات الأمم المتحدة القانونية لتصبح أداة للضغط السياسي على دول بعينها، وذلك عبر ربط مبادئ العدالة بمفاهيم خلافية، مثل الولاية القضائية العالمية والمسؤولية عن الحماية.

إننا في الجمهورية العربية السورية نرفض سياسة النفاق والازدواجية التي تمارسها حكومات دول أعضاء، تتدخل اليوم بشكل سلبي في مسار العملية السياسية السورية وتسعى إلى إعاقة المصالحة الوطنية الجادة فيها وتفرض الحصار الاقتصادي على الشعب السوري وتعرقل عملية إعادة الإعمار والتعافي.

وهي كلها أجزاء لا تتجزأ من قرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) الذي ذكرته في المقدمة. وإن ممارسات هذه الحكومات ضمن أطر الأمم المتحدة باتت تعتمد بشكل خطير على مبدأ لا أخلاقي وهو أن الغاية تبرر الوسيلة.

وفيما يخص حديث بعض المندوبين المضلل عما يسمى آلية التحقيق الدولية المحايدة المستقلة في سوريا (IIIM)، فإننا نؤكد من جديد وبالأدلة القانونية أن ما يسمى الآلية الدولية المحايدة المستقلة (IIIM) كانت وستبقى نموذجا صارخا لخرق الميثاق وقواعد العمل والإجراءات.

وذلك حين اعتدت الجمعية العامة على ولاية مجلس الأمن، وخرقت المادة ١٢ من الميثاق، وتبنّت القرار ٧١/٢٤٨، الذي أنشأ ما يسمى الآلية الدولية المحايدة المستقلة (IIIM) رغم معرفتها المسبقة أن مجلس الأمن هو المجلس المعني حصريا بالتعامل مع الوضع في بلادي، سوريا. لا بل وتجاهلت الجمعية العامة بأن ولايتها المحددة في المواد ١٠، ١١، ١٢ و ٢٢ من الميثاق، لا تمنحها أي حق أو سلطة لإنشاء جهاز تحقيق، أو جهاز قضائي أو آلية كهذه.

وللتذكير فقط أيها السادة فإن بلادي، أي البلد المعني، لم تطلب أي مساعدة تقنية أو فنية من الأمم المتحدة لتأسيس مثل هذا الجهاز. وأختتم موضوع ما يسمى الآلية الدولية المحايدة المستقلة (IIIM) بالقول إن في بلادي مؤسسات وأجهزة قانونية وقضائية وطنية عريقة تملك القدرة والإرادة لتحقيق العدالة، والمساءلة والتعويض والجبر بمنأى عن هذه التدخلات السافرة التي تسعى إلى عدالة مشوهة وانتقامية وليست انتقالية.

وختاماً، ندعو الجميع إلى اتباع سياسات متوازنة تتطابق فيها المبادئ مع الأفعال. وندعوكم في هذا المجال إلى النظر في تخصيص جلسة للنظر في سبل تحميل حكومات بعينها المسؤولية المباشرة أو غير المباشرة عن تدفق آلاف المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى بلادي، سوريا، من أكثر من مائة دولة عضو في هذه المنظمة الدولية التي تدعو إلى السلام وأمن الشعوب. ومن ضمن هذه الدول المائة دولُ الاتحاد الأوروبي كلها. كما ندعو هذه الحكومات إلى تحمل مسؤولياتها عن استعادة المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين يحملون جنسياتها، والذين عاثوا فسادا، وقتلا وتدميرا في بلادي، وفي العراق وليبيا.

كما ندعوكم، وأنتم تتحدثون عن إحلال السلم والعدل، إلى النظر بجدية في مسألة خطيرة للغاية تتعلق بمحاولة بعض الأعضاء في مجلس الأمن تسخير هذا المجلس كمنبر إعلامي لصالح أحلاف عسكرية مثل الناتو، وتوجيه التهديدات

باستخدام القوة العسكرية ضد دول أعضاء في الأمم المتحدة من على منبر مجلس الأمن المعني بصون الأمن والسلم الدوليين.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة سري لانكا.

السيدة سينويراتني (سري لانكا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يود وفد بلدي أن يهنئ بلجيكا تهنئة حارة على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير، ونحن على ثقة من أن فترة ولايتها ستكون مثمرة، استنادا إلى المهارات الدبلوماسية المعروفة للبلد. ونشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية الثلاثة على عروضهم الزاخرة بالمعلومات.

وتؤيد سري لانكا البيان الذي أدلى به ممثل أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

وكما يعلم المجلس، وبعد ما يقارب ثلاثة عقود من الإرهاب الانفصالي الوحشي، تبلغ سري لانكا حاليا منعطفا ينتقل بها إلى حقبة المصالحة والحفاظ على السلام الذي تحقق بشق الأنفس. ولذلك، نرى أن مداولات مناقشة اليوم المفتوحة قد تكون لها بعض الصلة بالمسار الذي تتوخاه سري لانكا لتحقيق المصالحة. وتتمشى مشاركة سري لانكا اليوم مع رؤية الحكومة الرامية إلى أن يجسد البلدُ القيم العالمية لحقوق الإنسان، والعدالة، وسيادة القانون والحكم الرشيد، مع ضمان تحقيق مكاسب اقتصادية لشعبه.

ولا شك في أن الأعضاء يوافقون على أن بيئة ما بعد انتهاء النزاع فريدة من نوعها في كل بلد. فلا توجد حالتان من حالات ما بعد انتهاء النزاع يمكن أن تطبق فيهما سبل الانتصاف الإلزامية ذاتُها. وتوفر التجارب المقارنة للبلدان التي مرت بالمرحلة الانتقالية ما بعد انتهاء النزاع وبتجربة المصالحة أدلةً كثيرة على الجهود المدروسة الرامية إلى الحفاظ على توازن بين سرعة عملية العدالة الانتقالية والمعيار المنشود، بما في ذلك الشمولية، والاستدامة واستيعاب الجميع. والمبدأ الأساسي لعملية العدالة الانتقالية هو تطبيق مبادئها النظرية على التزامات الدولة. فالدولة هي من عليها السعي إلى الحقيقة، والعدالة، والتعويضات وضمانات عدم التكرار.

وسري لانكا واحدة من أقدم الديمقراطيات في آسيا. وقد تعهد فخامة الرئيس غوتابايا راجاباكسا، رئيس سري لانكا المنتخب حديثا، في خطابه إلى الأمة إبان الاحتفالات بذكرى الاستقلال الثانية والسبعين، بالعمل على ضمان حقوق الإنسان والحرية السياسية والاقتصادية للشعب في كنف بلد ديمقراطي حقا. وفي هذا السياق، تبنَّى فكرة أن لكل مواطن في سري لانكا الحق في العيش بحرية وأمان، واعتناق آراء مستقلة، واتباع الديانة المختارة وتكوين الجمعيات والتجمع بحرية، لأنها من حقوق الإنسان التي لا يمكن لأحد أن يجادل فيها.

ومن المناسب التأكيد مجددا على أن الإجراءات التي اتخذتها قوات الأمن السريلانكية خلال النزاع كانت موجهة ضدّ مجموعة صنفتها بلدان عديدة كمنظمة إرهابية – بل وصفها البعض بأنها بلا رحمة – ولم تكن تستهدف أي طائفة في البلد. وقد بات الآن أسلوب عمل تلك الجماعة الإرهابية القائم على تنفيذ التفجيرات الانتحارية التي استهدفت المدنيين عمدا لأول مرة في التاريخ الحديث، مُعتمداً على نطاق واسع من جانب جماعات مماثلة على الصعيد العالمي.

ولذلك، من المناسب أن تراعي النظريات التبسيطية، عند البحث عن آليات للعدالة الانتقالية، مختلف الحساسيات التاريخية، والثقافية والدينية التي ينطوي عليها الأمر. وفضلا عن ذلك، فإن الجداول الزمنية المعدّة لتحقيق الأهداف المعلنة التي تمّ تحديدها خارجياً لن تؤدي إلا إلى إعاقة عملية المصالحة، لأنها ستكون مجردة من أي فهم حقيقي للحالة على أرض الواقع.

وإن الدعوة إلى بناء مجتمع يسوده السلام، والعدل والمصالحة ليس مجرد هدف في حد ذاته، بل هو أيضاً شرط أساسي لتطبيق

نهج مستدام وشامل للجميع يحقق التنمية ولا يترك أحداً خلف الركب. وبوصف سري لانكا دولة ذات سيادة، ستواصل تحديد أولوياتها الخاصة لتحقيق تلك الغاية. وعلّمتنا تجربتنا أنه وإن أمكن استخلاص بعض الدروس من الآخرين، لا بد من رسم طريقنا الخاص نحو المصالحة لكي تكون مستدامة. ولذلك، فإن سري لانكا ملتزمة بإيجاد حلول عملية ومبتكرة يحركها السياق المحلي من أجل حماية المصالح الوطنية للبلد، مسترشدة بأحكام الدستور وإرادة المواطنين على النحو المعرب عنه بالوسائل الديمقراطية.

وفي هذا السياق، تتطلع سري لانكا إلى مواصلة تعاونها مع المجتمع الدولي من خلال بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية في المجالات المتفق عليها بصورة متبادلة، تمشيا مع الأولويات والسياسات المحلية.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد القادري (المغرب) (*تكلم بالفرنسية*): إنه لمن دواعي السرور حقا، سيدتي الرئيسة، أن أراكم تترأسون أعمال مجلس الأمن اليوم.

واسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أهنئ بلجيكا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير، وأن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على مبادرتكم بعقد مناقشة اليوم المفتوحة الهامة بشأن العدالة الانتقالية في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، برئاسة وزير خارجية بلجيكا (انظر S/PV.8723).

وأغتنم هذه الفرصة لأشكر السيدة ميشيل باشليه، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، على إحاطتها الإعلامية الشاملة والمستنيرة. وأود أيضا أن أشكر مقدمَي الإحاطتين الإعلاميتين الآخرَين على بيانيهما.

تظل العدالة والسلام مبدأين أساسيين ومتكاملين من مبادئ الأمم المتحدة. ولا مجال لإحلال السلام إلا من خلال القوة التحويلية للعدالة. ووفقا للقرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وغيره من قرارات الأمم المتحدة، تشكل العدالة الانتقالية جزءا لا يتجزأ من السلام الشامل والدائم. ويمكن تعريف العدالة الانتقالية باعتبارها تنطوي على أربع ركائز أساسية، هي الحق في معرفة الحقيقة، والحق في العدالة، والحق في التعويض وضمان عدم التكرار، وعلى أساس الإصلاح المؤسسي، فإنها توفر عددا من الآليات من شأن المجتمع الذي يعيش حالة نزاع أو ما بعد انتهاء النزاع أن يستخدمها لاستعادة الهدوء وإعادة الأمور إلى مجراها الطبيعي. ونرحب بمناقشة اليوم لتبادل وجهات نظرنا بشأن هذه المسألة ونود التأكيد على النقاط التالية.

أولا وقبل كل شيء، ترتبط المصالحة وبناء السلام ارتباطا وثيقا بتعزيز احترام القانون من أجل ضمان تنفيذ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان تنفيذا فعالا. ينبغي أن تضع الدول الأعضاء سياسات وطنية تستند إلى الممارسات الجيدة لإنشاء هيئات مؤسسية للعمل في هذا المجال. وبناء على ذلك، أيا كانت الآلية التي يتم تنفيذها، سيعتمد نجاحها في المقام الأول على مراعاة خصوصيات المجتمع الذي سيتم فيه تطبيق العدالة الانتقالية. ولذلك فإن الملكية الوطنية هي المفتاح في هذا الصدد.

ثانيا، ينبغي لآليات العدالة الانتقالية أن تشمل مشاركة النساء والأطفال في عمليات المصالحة. إن مشاركة النساء والأطفال في العدالة الانتقالية هي المفتاح لوقف دوامات العنف من جيل إلى جيل ومنع الانتهاكات في المستقبل. ليست مشاركة الأطفال والنساء حقًا لهم فحسب بل هي تسهم أيضًا في تعزيز قدرتهم على المشاركة بنشاط كمواطنين.

ثالثا، نعتقد أنه من المهم إعطاء الأولوية للوساطة والوقاية. ويجب في هذا الصدد إبراز دور الزعماء الدينيين والوسطاء. في المجتمعات التقليدية تتمتع هذه الجهات الفاعلة بصوت مؤثر وبسلطة ينبغي استخدامهما لصالح مجتمعاتها في حالات الصراع وما بعد الصراع.

أخيراً، أشدد على ضرورة إجراء جميع عمليات المصالحة على الصعيدين الوطني والمحلي. ولتحقيق هذه الغاية من الضروري أن يتطور الحوار على المستوى المحلي إلى حوار على المستوى الوطني، مما يضمن شمولية العملية وملكيتها الوطنية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد تزيلينرات (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد هولندا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به المراقب الدائم عن الاتحاد الأوروبي.

في المؤتمر المعني بالصحة العقلية والرفاه النفسي الاجتماعي المعقود مؤخراً في أمستردام، قال عبد الكريم، وهو لاجئ سوري شاب:

”بالنسبة للذين يرونني لاجئًا مصابًا بصدمة، أقول لهم: انظروا إلي الآن؛ لم أعد ضحية؛ بل أنا شخص ذو مهارات وخبرة لدعم مجتمعي“.

يؤكد هذا الاقتباس ثلاث نقاط ترغب مملكة هولندا في المساهمة بها اليوم في هذا النقاش المفتوح الهام – والذي نشكر عليه الرئاسة البلجيكية – فيما يتعلق أولا بالوضع المركزي للضحية؛ وثانياً المشاركة المجدية؛ وثالثا أهمية الصحة العقلية والدعم النفسي – الاجتماعي.

إن العدالة الانتقالية أمر حاسم للسلام المستدام، ووقف دوامات العنف ومنع نشوب الصراعات في المستقبل من أجل بناء مجتمعات أكثر عدلاً وسلمية وشمولية، وكذلك منع عودة ظهور الصراعات في جدول أعمال مجلس الأمن، والذي شأنه شأن مكونات أخرى من منظومة الأمم المتحدة له دور هام يؤديه في العدالة الانتقالية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي أولاً وقبل كل شيء أن يظل ضحايا الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان في صميم عمليات العدالة الانتقالية. من أجل المضي قدماً يجب أن تقر عمليات العدالة الانتقالية بتجاربهم وحاجتهم إلى العدالة، وحاجتهم إلى الاعتراف بحقوقهم، وحاجتهم إلى استعادة كرامتهم.

ثانياً، المشاركة المجدية للضحايا في مجمل العملية هي أمر ضروري. إن تحقيق عدالة انتقالية فعالة يعني أن تكون مملوكة محليًا ومصممة بعناية لتناسب السياق. يجب أن يستشعرها الضحايا والسكان المتضررون باعتبارها تحولا حقيقيا، كما كان الحال في جنوب أفريقيا. وغالبًا ما يكون المجتمع المدني هو المحرك للعملية، حيث يساهم بشكل مباشر من خلال التوثيق والتعبئة ودعم الضحايا.

هناك أمثلة حديثة جيدة شارك فيها الضحايا بنشاط في حالات الصراع وما بعد الصراع، كما هو الحال في كولومبيا، حيث تم الاستماع إليهم مباشرة خلال عملية السلام في هافانا. لقد أظهرت مشاركتهم أن السلام والعدالة لا يستبعد أحدهما الآخر. بل إنهما في الواقع يعملان بالتوازي. يجب في عمليات السلام المستقبلية الاستماع إلى أصوات الضحايا. فذلك سيساعد أيضًا في تجنب عمليات العفو الشامل التي تنتهك القانون الدولي.

وهناك دور تؤديه الآليات الدولية، مثل المحاكم الدولية، بوصفها جهة مكملة بشكل رئيسي عندما تخفق المؤسسات المحلية في توفير عدالة حقيقية للضحايا. إن لدى الضحايا والناجين مجموعة متنوعة من الاحتياجات ووجهات النظر، مثل احتياجات الجنود الأطفال، والنساء اللائي يُجبرن على الزواج أو أطفالهن المولودين في حالات الصراع. ينبغي لمجلس الأمن أن يستمع أكثر إلى أصواتهم ومحنة وآراء النساء والأطفال والشباب وأن يبذل قصارى جهده لإدماج احتياجاتهم في الولايات ذات الصلة.

ثالثا، ندعو بإلحاح إلى عدم إهمال الصحة العقلية. تتم العدالة الانتقالية في سياق يمر فيه الناس والمجتمعات المحلية

والمجتمعات ككل بأحداث مؤلمة للغاية. فالغرض منها هو تمكينهم من التصالح مع الماضي من أجل استعادة الثقة والكرامة. يجب أن تُشفى الجروح العقلية. ومع ذلك غالباً ما يتم تجاهلها في حالات الأزمات.

إننا ندعو إلى دمج الصحة العقلية والدعم النفسي – الاجتماعي في استجاباتنا. يجب أن يكونا من البداية جزءًا لا يتجزأ من أي جهد نحو السلام والمصالحة، وبذلك يتم تمكين أشخاص مثل عبد الكريم من تجاوز وضعهم كضحايا. وبهذه الطريقة يمكن للمجتمعات أن تتجاوز ماضيها المضطرب وأن تحيل صراعاتها إلى الذاكرة والتاريخ. لقد رأينا في الآونة الأخيرة فقط بوادر أمل تخرج من السودان فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية، وربما يحدث نفس الشيء في يوم من الأيام بالنسبة لسورية والبلدان الأخرى التي هي في أمس الحاجة إلى عمليات عدالة انتقالية.

دعوني أكرر الإعراب عن امتناننا لبلجيكا على جهودها وقيادتها الرائعة في تنظيم هذه المناقشة المفتوحة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة مالطة.

السيدة فريجر (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر بلجيكا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن دور العدالة الانتقالية في تحقيق السلم والأمن الدائمين والحفاظ عليهما عن طريق وقف دوامات العنف وإشاعة الشعور بالعدالة للضحايا وتعزيز المساءلة.

تؤيد مالطة تماما البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب الدائم عن الاتحاد الأوروبي. نود أن نضيف بعض الملاحظات بصفتنا الوطنية.

إن عمليات وآليات العدالة الانتقالية هي عنصر حاسم في إطار الأمم المتحدة لتعزيز سيادة القانون. وهي تشمل العناصر الرئيسية للعدالة الجنائية، ومبادرات تقصي الحقائق، وتعويضات الضحايا، وإصلاح المؤسسات العامة التي تخدم مجريات عملنا ويرتكز عليها الجانب العملي المتمثل في تحقيق العدالة الانتقالية.

في حالات ما بعد الصراع، تُعد التدابير القضائية وغير القضائية التي يتم تنفيذها لتصحيح ميراث انتهاكات حقوق الإنسان التزامًا. ويقع على عاتق المجتمع الدولي، تحت رعاية الأمم المتحدة، التزام خاص بضمان تحقيق العدالة. لا بد من تقديم مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية إلى العدالة عاجلاً لا آجلاً.

هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن أن تبدأ بها حقاً عملية الانتقال وأن يتمكن الضحايا الذين عانوا من وطأة الأعمال الوحشية المرتكبة ضدهم من التحرك نحو إغلاق هذا الملف. ومن المأساوي أن الإفلات من العقاب مستمر لمرتكبي أعمال العنف المرتبطة بالصراعات التي تستهدف الفئات الأكثر ضعفا في المجتمع، وهذا هو السبب في أن تعزيز المساءلة عن هذه الجرائم أمر بالغ الأهمية. تقع على عاتق جميع الدول، وفقا لالتزاماتها التي تعهدت بها بحرية بموجب المعاهدات المتعددة الأطراف ذات الصلة، وعلى عاتق المجتمع الدولي ككل، مسؤولية التصدي لهذه الجرائم وحماية الناجين وتقديم الجناة إلى العدالة.

وفي هذا السياق، نشيد بالتقدم الكبير في مجال العدالة الدولية الذي أحرزته المحكمة الجنائية الدولية في مكافحة العنف الجنسي المرتبط بالصراعات. تدعم مالطة جميع الجهود لإنهاء الإفلات من العقاب، بما في ذلك عمليات العدالة الانتقالية التي تراعي الفوارق بين الجنسين وبناء قدرات أجهزة إنفاذ القانون والعدالة على تناول القضايا بطريقة تراعي الفوارق بين الجنسين.

لقد أدرك المجتمع الدولي أن العدالة الانتقالية يجب أن تكون جزءًا أساسيًا من إعادة الإعمار بعد الصراع، بما في ذلك عمليات الانتقال الوطنية. إنه مفهوم يجب تصميمه خصيصًا – مع تجنب النهج الواحد الذي يناسب الجميع – والذي بناءً

عليه يجب مراعاة الحساسيات والفروق الدقيقة لكل سيناريو. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي دعم مبادئ المساءلة عن انتهاكات قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي باعتبارها مبادئ شاملة إلى جانب التزامات القانون الدولي.

وتعتقد مالطة أن التعاون بين مختلف المؤسسات الدولية تحت رعاية الأمم المتحدة هو أمر أساسي لتحديد استراتيجيات مشتركة مناسبة للاستجابة المتكاملة لإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع، وذلك على أساس المزايا النسبية لكل منها. وفي ظل هذه الخلفية، يسرنا أن عددا من وكالات الأمم المتحدة قد حددت بالفعل الكيفية التي يمكن بها تحقيق العدالة الانتقالية على أفضل وجه من خلال عملها على أرض الواقع في تلك الحالات.

من وجهة نظرنا، الملاحقة القضائية هي إحدى الآليات الرسمية الرئيسية التي يتم من خلالها تحقيق العدالة الانتقالية. وتؤكد مالطة من جديد أن مبادرات الملاحقة القضائية ينبغي أن تستند إلى المبدأ الواضح المتمثل في مكافحة الإفلات من العقاب امتثالاً للمبادئ الدولية للمحاكمات العادلة.

وفي هذا الصدد، فإن الصلة مع المحكمة الجنائية الدولية هي أمر حاسم. تواصل مالطة دعمها للمحكمة بوصفها وكيلا مستقلا للعدالة الانتقالية في إطار التزامها الأعم بنظام دولي قائم على القواعد. علاوة على ذلك، نثني على العمل العظيم القيمة الذي قامت به المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا – وهو تعزيز سيادة القانون وتحقيق العدالة لآلاف الضحايا، بينما نتصدر مسيرة التحول من الإفلات من العقاب إلى المساءلة.

ولدينا اليوم آليات عُهد عليها بمسؤولية السعي إلى التصدي للإجراءات التي لا تتفق مع مبادئ العدالة في القانون الدولي. ونسلم بأن مجلس الأمن، في إطار دوره في صون السلم والأمن الدوليين، أكثر استعدادا من أي وقت مضى لإدراج حقوق الإنسان وضبط الأمن والنظم القضائية والقانونية ومسؤوليات نظام السجون في ولاياته. وفي ذلك الصدد، نحث مجلس الأمن على اتخاذ مزيد من الخطوات الاستباقية لكفالة الاستماع إلى أصوات النساء والرجال والفتيات والفتيان على قدم المساواة عند تنفيذ أنشطة العدالة الانتقالية.

وإذ نحتفل بمرور ٢٠ عاما على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ينبغي أن يصبح تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة – ولا سيما عن طريق ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للنساء والفتيات في جميع المجالات – شرطا أساسيا لتحقيق الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وبالمثل، تقع على عاتق الدول مسؤولية هامة تتمثل في توفير الحماية للأطفال في جميع أنحاء العالم. وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل، لا تزال مالطة ملتزمة بمواصلة صون حقوق الطفل والإسهام في الجهود الرامية إلى إنهاء استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة.

وفي الختام، تبين تلك التحديات أن العدالة الانتقالية كثيرا ما تكون محرك التغيير السياسي. وتعتقد مالطة اعتقادا راسخا أن هدف العدالة الانتقالية هو الإشارة إلى أن الإفلات من العقاب لا يمكن أن ينتصر وأن العدالة ستتحقق.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة كندا.

السيدة بليس (كندا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أثني على بلجيكا لطرحها هذا الموضوع البالغ الأهمية، الذي نأمل أن يمهد الطريق أمامنا لاستكشاف الكيفية التي يمكن بها لمجلس الأمن أن يعزز السلام من خلال دعم مبادرات العدالة الانتقالية في السياق الخاص بكل بلد. وأود أيضا أن أشكر معالي السيدة ميشيل باشليت والسيد فرانسيسكو دي رو والسيدة ياسمين سوكا على إسهاماتهم النيرة والثاقبة في مناقشة اليوم (انظر S/PV.8723).

يجب أن نحدد الضحايا. ويجب أن ندعم الضحايا. ويجب أن نستجيب لاحتياجاتهم ونكفل أنهم في صميم العدالة الانتقالية. وتقوم السياسة الخارجية لكندا على الاعتراف بأهمية المصالحة والنهج التي تركز على الناجين. ونحن نعلم أن الاعتراف بالمسؤولية ضروري لكي يتقبل المجتمع تاريخا من الجريمة والتجاوزات الواسعتي الانتشار ويتحقق السلام الدائم. وينطبق ذلك أيضا على جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

(تكلمت بالإنكليزية)

وتتعلق العدالة أيضا بوضع سجل تاريخي بالمسؤوليات الشخصية والمؤسسية عن الفظائع الجماعية والتصدي لعدم المساواة بين الجنسين والإقصاء الاجتماعي وإتاحة وسائل الانتصاف وإصلاح المؤسسات فضلا عن تحقيق درجة من المصالحة بين الجناة والضحايا وتوفير ضمانات عدم التكرار. ولا تمتلك العدالة الانتقالية عصا سحرية. فمسيرة إصلاح الضرر عملية مستمرة وليست حدثا، ويمكنها أن تكون مؤلمة وطويلة.

وفي حين أن مسار العدالة الانتقالية في كل بلد يتشكل استناد إلى تاريخها الخاص وسياقها الثقافي، كما سمعنا في وقت سابق من بعد ظهر اليوم، فإن أحد أوجه التقدم المذهلة في مجال العدالة الانتقالية هو أن الضحايا، وغالبا ما يكونون الأكثر تهميشا وضعفا في المجتمع، أصبحوا معروفين يتمتعون بكرامتهم ويحظون بالاحترام. وقد ساعدت العدالة الانتقالية الضحايا وأسرهم على التعبير عن مطالبهم بتحقيق العدالة وضمان مشاركتهم المجدية في صياغة السياسات القانونية والاجتماعية التي تؤثر عليهم.

وكان التركيز على أصوات الضحايا وأسرهم حاسم الأهمية في عمليات العدالة الانتقالية لدينا. وفي سعينا إلى تحقيق المصالحة مع الشعوب الأصلية في كندا، نمر بعملية استكشاف صعبة للغاية، وإن كانت ضرورية، لكيفية معاملتنا للشعوب الأصلية، كما نقدم التعويضات عن الضرر الذي لحق بها. وكانت تجربتها في معظمها عبارة عن الإذلال والإهمال وإساءة المعاملة، بما في ذلك الحرمان الاقتصادي والاستبعاد من الأراضي التقليدية لشعوب الإنويت والأمم الأولى والإنكار المنهجي لحقوق الخلاسيين وتاريخهم.

وقد أنشأنا لجنتين اتحاديتين: إحداهما توثق تاريخ نظام المدارس الداخلية الكندية وأثرها الدائم، فقد فصل الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم ٥ سنوات عن أسرهم وعاقبهم على التحدث بلغتهم وسعى إلى دثر ثقافات الشعوب الأصلية بالكامل، ولجنة أخرى معنية بنساء وفتيات الشعوب الأصلية المفقودات والمقتولات درست الأسباب المنهجية لجميع أشكال العنف ضد نساء وفتيات الشعوب الأصلية، بما في ذلك، للأسف، العنف الجنسي. وكما ذكر رئيس الوزراء ترودو في عام ٢٠١٧، يجلب عدم احترام الحكومات الكندية المتعاقبة لحقوق الشعوب الأصلية في كندا الخزي والعار العظيم علينا. وبالنسبة للعديد من الشعوب الأصلية، لا يزال عدم احترام حقوقها قائما حتى يومنا هذا.

ونحن مصممون على إدماج المنظور الذي اكتسبناه بشأن أهمية المصالحة والنهج الذي يركز على الضحايا في العمل الذي نضطلع به بوصفنا رئيس لجنة بناء السلام. وقد بدأت أولى جلسات الاستماع العامة أمام لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات في غامبيا. وأعتقد أننا سنستمع إلى كلمة ممثل غامبيا بعد قليل. ومن المقرر أن تستمر تلك الجلسات لمدة عامين، وكثير منها سيبث على التلفزيون. وهي خطوة رائعة. ومن المرجح أن تطول الرحلة وتكون، في بعض الأحيان، مؤلمة ومليئة بالحزن والأسى. بيد أننا نهنئ غامبيا على التزامها بعملية عدالة انتقالية تتسم بالمصداقية والشمول فضلا عن عملها مع لجنة بناء السلام. وبوصفنا رئيس لجنة بناء السلام، نأمل أن نواصل العمل معها هذا العام وما بعده. ونشيد بالجهود التي

تبذلها غامبيا، في الوقت الذي تعمل فيه على تصفية حساباها، بغية تعزيز هذه العملية في ميانمار والإسهام في منع ارتكاب فظائع ضد الروهينغيا في المستقبل من خلال رفع دعاوى ضد ميانمار أمام محكمة العدل الدولية.

وفي الأرجنتين، عملت الدولة عملا شاقا وطويل الأمد لمواجهة انتهاكات الماضي، بما في ذلك اختفاء ٣٠ ٠٠٠ شخص في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين. واعتُمدت أفكار جديدة تضع احتياجات الضحايا في المقام الأول، مثل المحاكمات لإستجلاء الحقيقة التي أدت إلى محاكمات وإدانات جنائية ونظام قضائي فعال بشأن حقوق الضحايا عموما. وكما أبرزت السيدة باشليت، شرعت شيلي في عمليات واسعة النطاق لتقصي الحقائق حددت الضحايا واعترفت بالجرائم المرتكبة ضدهم بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٩٠. وشملت الأفكار الجديدة مبالغ التعويضات الشهرية التي دُفعت للضحايا، الذين أعفوا أيضا من الخدمة العسكرية. وفي الآونة الأخيرة، أعلنت حكومة السودان في وقت سابق من هذا الأسبوع، عدة قرارات هامة تبشر أيضا بتمهيد الطريق نحو كفالة المساءلة الحقيقية للشعب السوداني. وترحب كندا بتلك القرارات.

وفي الختام، وبينما يستكشف مجلس الأمن كيفية إدماج اعتبارات العدالة الانتقالية ومواصلة تعزيز عملها، سواء في السياقات القطرية ذات الصلة أو في المجالات المواضيعية، ترى كندا أنه من المهم بمكان وضع الضحايا في صميم تلك الجهود. وهو أمر بالغ الأهمية لأنه مصدر تمكين لهم. فهو يولد الكرامة ويعزز الثقة، ويجعل، كما تشير الأدلة، إمكانية تحقيق أهداف العدالة الانتقالية أكثر احتمالا، الأمر الذي لا يمكن إلا أن يعزز الدولة والمجتمع ويؤدي إلى تحقيق سلام أكثر دواما واستدامة.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل غامبيا.

السيد يابو (غامبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن العدالة الانتقالية مفهوم قديم العهد يتجلى نجاحها في اعتماد جميع البلدان التي تمر بحالات نزاع وما بعد انتهاء النزاع في جميع أنحاء أوروبا الوسطى والشرقية وأفريقيا وأمريكا اللاتينية نتائج عملياتها لبدء مرحلة السلام المستدام. ونحن في غامبيا ممتنون لكم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، التي تتيح فرصة لبلدان مثل بلدي للإسهام بتشاطر تجربتنا الجارية مع هذه الهيئة. وأنضم أيضا إلى الآخرين لتوجيه الشكر لجميع مقدمي الإحاطات اليوم.

لقد قطعت غامبيا شوطاً طويلاً، من وحشية الديكتاتورية العنيفة إلى الأيام الحالكة لحالة الجمود السياسي إلى ديمقراطيتنا النابضة بالحياة اليوم. وقصتنا هي قصة يجب تشاطرها بفضل التقدم الذي تمكنا من تحقيقه، ونواصل تعزيزه بدعم من المجتمع الدولي. وبينما أحاول حصر مداخلتي في المذكرة المفاهيمية (S/2020/98، المرفق) والأسئلة الموضوعة لتوجيه المناقشة، اسمحوا لي أن أعرض على المجلس العناصر الرئيسية التالية التي وجهت عدالتنا الانتقالية وأفادتها، في خضم سعينا لتعزيز السلام والحفاظ عليه، والذي تاق الناخبون إلى صونه في أعقاب المأزق السياسي الذي عانينا منه في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

أولاً، من أجل إرساء عملية عدالة انتقالية، اعتقدت الحكومة أنه من الضروري الشروع أولاً في إجراء مشاورات على نطاق البلد، بهدف الحصول على قبول السكان أو موافقتهم على دعم عملية شاملة للجميع بقيادة وطنية ومملوكة وطنياً مع الإدماج والمشاركة النشطة من جانب النساء والشباب.

ثانيا، بعد تلك العملية التشاورية على مستوى البلد، رأت الحكومة أنه من الحكمة إنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة والتعويضات، تمثل آراء الأغلبية فيما يتعلق بالبحث عن الحقيقة، والمصالحة بين المجتمعات المحلية، ودفع تعويضات للضحايا عن طريق توفير الدعم النفسي والرعاية، بما في ذلك الرعاية الطبية والصحية.

ثالثا، يجب أن تأخذ عملية العدالة الانتقالية الناجحة في الاعتبار الحاجة إلى إرساء سيادة القانون من خلال إيلاء الاعتبار الواجب للشواغل التي أثارها السكان وجماعات المجتمع المدني، بما في ذلك وسائل الإعلام. لذلك، تم تشكيل لجنة مراجعة دستورية تشاركية وشاملة للجميع على نحو كامل لمراجعة الدستور الحالي لغامبيا. ولم تحصر اللجنة مشاركتها داخل البلد، ولكنها أيضًا تواصلت مع المغتربين كجزء من مشاوراتها المستمرة مع جميع أصحاب المصلحة.

رابعا، من أجل تعزيز المكاسب التي تحققت في مجال حماية حقوق الإنسان، أنشأت غامبيا لأول مرة، لجنة وطنية لحقوق الإنسان تعمل الآن. وعلاوة على ذلك، تفي الحكومة الآن بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير بموجب مختلف صكوك ومعاهدات حقوق الإنسان.

خامسا، يجب طمأنة السكان بشأن المستقبل من خلال الكشف عن خطة تنمية شمولية حقا وقادرة على التنبؤ بمسار تنمية طموح بدرجة كافية تتيح استعادة الأمل.

سادسا وأخيرا، مسألة إصلاح قطاع الأمن. ورغم أنه لا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل في هذا المسعى، فقد أنشأت حكومة غامبيا مكتب مستشار الأمن القومي لقيادة الجهود نحو التنفيذ الناجح لسياسة واستراتيجية إصلاح قطاع الأمن.

ولا يمكن تحقيق أي عنصر من العناصر الستة الرئيسية التي ذكرتها بدون تدخل المجتمع الدولي في الوقت المناسب. وترى غامبيا، أن نجاحنا وإنجازاتنا تعود إلى الدعم المبكّر وفي الوقت المناسب الذي قدمته لنا لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام، فضلاً عن التمويل البالغ الأهمية الذي قدمه صندوق بناء السلام، والشركاء الآخرون. وقد استفاد الانتقال السياسي في غامبيا بشكل كبير من قدر مفيد من التفاؤل والتحول المحفز. ومع إطلاق مختلف برامج الإصلاح والترتيبات الانتقالية، وبفضل دعم صندوق بناء السلام، والأطراف المانحة الأخرى، فإننا نشهد الآن حوكمة جيدة تقوم على سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

لقد أصبح الاستقرار السياسي والديمقراطية التشاركية أمرين عاديين. ويتم تعزيز حرية الصحافة مرة أخرى مع انتشار المزيد من وسائل الإعلام المطبوعة ومحطات التلفزيون الخاصة ودور الإعلام الجديدة. ويعمل المجتمع المدني الآن بكل حرية وحيوية وبدون خوف من حملة أو من تدخل الحكومة. ويعود الكثير من شبابنا الذين قاموا برحلات محفوفة بالمخاطر عبر الصحراء والبحر الأبيض المتوسط الآن إلى ديارهم. إنهم بحاجة إلى فرص عمل وإعادة الإدماج الاجتماعي، وهو ما تواصل الحكومة طلب الدعم من شركائنا لتنفيذه.

أخيراً، يجب الحفاظ على مكاسب الديمقراطية، وبناء السلام والحفاظ عليه في غامبيا الجديدة. وكل التطورات الإيجابية التي شهدناها لم تكن لتتحقق بدون الدعم الفعلي لصندوق بناء السلام، والشركاء الآخرين. لقد تجاوز دور لجنة بناء السلام كطرف فاعل في مجال السلام والأمن العالميين، ويجب أن يتجاوز مجرد دورها الاستشاري لمجلس الأمن، في مجالات منع نشوب النزاعات والتنمية وبناء السلام والحفاظ عليه.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): يجب أن أذكر جميع المتكلمين بحصر بياناتهم في أربع دقائق لكي يتمكن المجلس من الاضطلاع بعمله في أسرع وقت ممكن.

أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد كيناموروا (رواندا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشارك الوفود الأخرى شكر بلجيكا على عقدها مناقشة اليوم. ونشكر أيضا مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم الثاقبة (انظر S/PV.8723) ونرحب بالوزراء الذين تكلموا هنا اليوم.

اعتقدنا أنه سيكون من المفيد عرض رواندا تجاربها الخاصة. ففي أعقاب الإبادة الجماعية، كان على رواندا أن تفكر في

الإبادة الجماعية نفسها ومهام التعافي، وتحقيق المصالحة بين الناس وإقامة العدالة. وكان على رواندا أن تسعى إلى تحقيق العدالة للمضي قدماً بعد تلم الفترة الرهيبة والمروعة في تاريخنا. إن عملية البحث عن الحقيقة والعدالة لا تتعلق بالانتقام، وإنما تتعلق بتضميد الجراح والتثقيف، وبناء العلاقات على أساس قوة المجتمعات المحلية والمصالح الجماعية. لقد تعلمت رواندا أن ضمان تحقيق العدالة الانتقالية والتنمية، يسهم في التحولات التي تحقق تحسنًا مستدامًا ومجديا في حياة الناس.

تضمنت عدالتنا الانتقالية مجموعة كاملة من العمليات والآليات المرتبطة بمحاولة مجتمعنا التصالح مع إرث الانتهاكات الماضية الواسعة النطاق من أجل ضمان المساءلة وإعمال العدالة وتحقيق المصالحة التي نحتاجها. وسرعان ما لاحظت حكومة رواندا أن الاستجابة الفورية لمشاكل البلد هي المسؤولية الرئيسية للروانديين أنفسهم. وثمة حاجة للتوصل إلى حل محلي وتقليدي، وليس الحل القضائي الكلاسيكي، لمطالبهم لمعالجة حالات أكثر من مليون شخص قتلوا، وآلاف القضايا المتراكمة.

ومن أجل معالجة مسألة الآلاف من المتهمين الذين لا يزالون ينتظرون المحاكمة وتحقيق العدالة والمصالحة على مستوى القواعد الشعبية، أعادت الحكومة الرواندية تأسيس إنغيكو غاكاكا التقليدية، المعروفة باسم محاكم غاكاكا. ويمكننا أن نقول لحسن الحظ بأنه كان حلا روانديا لمشكلة رواندية كان علينا معالجتها. وقد ولدت درجة المشاركة الشعبية العالية شعوراً بالشرعية بين السكان، مما أدى إلى إعادة اللحمة بين الجماعات المتصارعة من أجل المضي بالبلد قدما. لقد عززت محاكمات غاكاكا المصالحة من خلال توفير وسيلة للناجين لمعرفة حقيقة وفاة أفراد أسرهم وأقاربهم. كما أنها منحت الجناة فرصة للاعتراف بجرائمهم، وإظهار الندم، وطلب الصفح أمام أفراد المجتمع المحلي.

اعتبر الروانديون أن محاكم غاكاكا نابعة من الداخل وأنها تتوافق مع الهدف الأساسي للمساءلة، وكذلك لتحقيق التوازن بين العدالة والحقيقة والسلام والأمن في رواندا. وبالنسبة للروانديين، سمحت محاكم غاكاكا للرجال والنساء الروانديين العاديين بالاضطلاع بدور رئيسي في إجراءات ونتائج العملية برمتها، الأمر الذي أدى في الواقع إلى تسريع معالجة القضايا المتراكمة. وبهذه الطريقة، سمحت محاكم غاكاكا للروانديين بامتلاك عملية العدالة والعمل معا لإيجاد حلول للمضي قدما. واليوم تتجلى الفوائد في اقتصاد ينمو وفي مجتمع يُلتزم فيه باستمرار بالحق في حياة كريمة في سعينا لتحقيق السلام والوحدة اللذين لا يتزعزعان. ويمكن أن يشهد الروانديون بأن عملية غاكاكا، قد أدت دوراً رئيسياً في دفع عجلة السلام والمصالحة في البلد.

ومن المهم أن ندرك أنه ينبغي دعم المبادرات الوطنية أو المحلية مثل محاكم غاكاكا، لأن لها تأثيرا مباشرا بقدر أكير وأكثر استدامة على السكان المتضررين. فتلك المبادرات، التي يشار إليها غالبا بالعدالة الانتقالية، أكثر فعالية من حيث التكلفة ويمكن أن تسهم بفعالية أكبر في الوحدة والمصالحة وبناء السلام وتؤثر إيجابا على الإصلاح الأوسع للعدالة.

وللحفاظ على المكاسب التي تحققت من العدالة الانتقالية، نهضت رواندا بقيادة شاملة ومقصودة تحددها ثلاث ركائز رئيسية – الوحدة والمساءلة والتفكير الطموح. وقد غرست تلك الركائز في كل رواندي إحساسا بالمسؤولية عن الحفاظ على مكاسبنا الجماعية والانضباط اللازم للعمل من أجل تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تحقيق السلام والأمن في البلد. وكذلك اعتمدت رواندا سياسات وهياكل شاملة وأنشأت منابر – كان الكثير منها حلولا محلية، على جميع المستويات – لتشجيع مشاركة المجتمع في جهود بناء الأمة وتولي زمامها.

وفي الختام، فإن معالجة الحلول التقليدية للحالة في أغلب الأحيان – في حالات ما بعد النزاع – ليس من المبادئ التقليدية. ففي رواندا تعلمنا أن العدالة الانتقالية يمكن أن

تضمد الجراح وتسهم في المصالحة والسلام المستدام، لا سيما إذا كانت مستندة إلى السياق.

وقد حاكمت محاكم غاكاكا، في غضون ١٠ سنوات، أكثر من ١,٩ مليون مشتبه فيه. ولكن إلى جانب الأرقام، ألقت تجربة رواندا في مجال العدالة المجتمعية الجماعية الضوء على ما حدث في مجتمعاتها المحلية في المائة يوم وساعدت الأسر على العثور على جثث ذويها، الذين لم يكن بإمكانها العثور عليهم لولا ذلك، وكفلت تقديم عشرات الآلاف من الجناة إلى العدالة وتحريك عجلة المصالحة. كما عملت محاكمات غاكاكا على الدعوة إلى العفو وأتاحت للجناة فرصة الاعتراف بجرائمهم وإظهار الندم وطلب المغفرة أمام مجتمعهم بأسره.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد بحر العلوم (العراق): في البدء أتقدم بالشكر والتقدير، باسم بلدي، السيدة الرئيسة، لمملكة بلجيكا على تنظيمها هذه الجلسة المفتوحة لتبادل وجهات النظر بشأن موضوع مهم للغاية، وهو العدالة الانتقالية، التي تعد ركيزة أساسية لتعزيز الأمن والاستقرار في الدول والمجتمعات التي تشهد تحولا جذريا في الواقع السياسي. والشكر موصول لكل مقدمي الإحاطات القيمة الذين شاركوا في هذه الجلسة.

يولي العراق أولوية كبيرة لهذا الموضوع لإيمانه الراسخ بأن الاستقرار يتحقق من دون تحقيق العدالة لضحايا الأعمال الإجرامية التي ارتكبها النظام الدكتاتوري السابق من جهة والعصابات الإرهابية، لا سيما داعش والقاعدة، من جهة أخرى. ولعل أبرز مثال على فظاعة هذه الجرائم اكتشاف مئات المقابر الجماعية، نتيجة أعمال النظام البائد، فضلا عن العثور على أكثر من ٢٠٠ مقبرة جماعية تضم ١٢ ٠٠٠ جثة في محافظات عراقية مختلفة كانت تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية.

إن إرث العنف والظلم، الذي خلفه النظام السابق، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي مارسها تنظيما القاعدة وداعش، تضع مسارات العدالة الانتقالية في العراق في إطار من التفاعل مع مجموعة من النتائج والعراقيل السياسية والأمنية التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣.

وعلى خلفية هذه الظروف، حرصت حكومة بلدي على تحقيق العدالة لضحايا النظام الدكتاتوري، من خلال عدد من الآليات، ابتداء بتنظيم محاكمة شفافة وعادلة وعلنية لكبار المسؤولين في النظام السابق لضمان عدم الإفلات من العقاب، فضلا عن إنشاء العديد من المؤسسات لتنفيذ مسارات العدالة الانتقالية، من أهمها المحكمة الجنائية العراقية العليا المختصة بالجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة وهيئة دعاوى الملكية ومؤسسة الشهداء ومؤسسة السجناء السياسيين. ومنحت الحكومة تعويضات مادية ومعنوية لجبر الضرر بالنسبة للأشخاص لمتضررين، من بينها تقديم مساعدات مالية لهم أو لذوي الشهدات والسجناء.

كما مكنت الحكومة شرائح الشباب والمرأة والطفولة، من خلال التعويضات المادية والمعنوية التي تم تشريعها بموجب القانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٦، وفقا للمادة ١٣٢ من الدستور العراقي، فضلا عن تخصيص مقاعد دراسية خاصة لذوي الشهداء والسجناء السياسيين لإكمال الدراسات العليا في الاختصاصات كافة. كما هيأت الحكومات العراقية بعد عام ٢٠٠٣، البيئة الملائمة لمنظمات المجتمع المدني لتنشط، من خلال تشريع قانون منظمات المجتمع المدني، الذي يتيح لهذه المنظمات الاضطلاع بدور مهم في دعم عملية تحقيق العدالة الانتقالية، من خلال جمع الأدلة واستطلاع الآراء بشفافية بخصوص الرضا الشعبي عن مستوى الإنجاز المتحقق، فضلا عن عرض المظالم والمرافعة بشأنها.

كما أعلن مجلس النواب عن إطلاق المجلس الاستشاري لمنظمات المجتمع المدني لحقوق الإنسان، الأول من نوعه في

العراق، بحضور ١٩ ممثلا من منظمات المجتمع المدني، الذي يساعد لجنة حقوق الإنسان البرلمانية في المشاركة الفعالة مع المجتمع المدني لتعزيز حقوق الإنسان في العراق.

وفي ظل خطة العراق لتعزيز البيئة الملائمة لمنع تكرار الانتهاكات وتحقيق أهداف العدالة الانتقالية، حرصت الحكومات المتعاقبة على تعزيز الوعي المجتمعي الداعم لهذه العملية، من خلال التثقيف الديمقراطي الداعم لبناء السلام والاستقرار.

وتجدر الإشارة إلى أن ظروف العراق لم تكن بمعزل عن ظروف خارجية أثرت على مسار العدالة الانتقالية. ففي أيار/مايو عام ٢٠٠٣، أصدر مجلس الأمن القرار ١٤٨٣(٢٠٠٣)، الذي اعتبر بموجبه العراق تحت الاحتلال، إذ انهارت مؤسسات الدولة العراقية وتمت إدارة شؤون الدولة العراقية من خلال سلطة الائتلاف المؤقتة وتم إصدار الأمر رقم ١ في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٣، وفق ما يعرف باجتثاث البعث، الذي كان مثار جدل وخلاف مجتمعي وسياسي كبيرين. ولذلك تم نسخه لاحقا بموجب القانون رقم ١٠ لعام ٢٠٠٨، الذي تم التوصل إليه عبر حوار وطني ليؤسس لمرحلة جديدة من جمع الحقائق ومحاسبة المسؤولين عن ارتكاب الأعمال الإجرامية بحق الشعب العراقي عبر مؤسسة جديدة هي الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة.

يسعى العراق إلى ترسيخ أركان نظام قائم على الشرعية الدستورية والمؤسسية، من خلال تطبيق أحكام دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، لتجاوز إرث الماضي الثقيل، وعبر مجموعة من الإجراءات، لتعزيز الاستقرار والأمن الوطنيين. إلا أن بلدي واجه تحديات خطيرة، في الوقت ذاته، أعاقت تقدمه، لا في مجال العدالة الانتقالية فحسب، وإنما في المجالات المختلفة.

ولعل من أبرز هذه التحديات والمخاطر الإرهاب الذي تجسد في كياني القاعدة وداعش الإرهابيين. إن تحدي الإرهاب لم يكن التحدي الوحيد الذي واجه العراق إلا أنه كان مقدمة ونتيجة لتحديات أخرى، من بينها الفساد الإداري والتحديات الاقتصادية والمالية وتأثيراتها في تعمق الفجوة التنموية في محافظات العراق المختلفة، وحداثة التجربة الديمقراطية وأضاف مفردات جديدة لمسار العدالة الانتقالية تتعلق بتحقيق العدالة لضحايا الإرهاب وما تتطلبه من مساءلة ومحاسبة، الأمر الذي يفرض تحديات لوجستية وقانونية لبلدي، العراق، داخليا ودوليا.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أذكّر المتكلمين مرة أخيرة بأن يتكرموا بقصر مداخلاتهم على أربع دقائق حتى يتسنى للمجلس أن ينهي عمله في غضون الوقت المخصص.

أعطي الكلمة الآن لممثل أنغولا.

السيد غيموليكا (أنغولا) (*تكلم بالإنكليزية*): مراعاة لمبدأ ”البروتوكول محل احترام من الجميع“، تعرب أنغولا عن امتنانها لوفد بلجيكا على التشجيع على هذه المناقشة والدعوة إلى عقدها في الوقت المناسب بشأن هذا العنصر المهم الذي يمثل جزءا لا يتجزأ من جهودنا المشتركة الرامية إلى تعزيز السلام والأمن المستدامين.

إن العدالة الانتقالية عنصر أساسي في النهوض بالسلام المستدام في الدول الخارجة من النزاع، وهي عملية مهمة ما برح يقوم مجلس الأمن من خلالها بتعزيز السلام والأمن من أجل تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي. وإلى جانب برامج الأمم المتحدة الأخرى لحفظ السلام مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، وتعزيز سيادة القانون، تطورت جهود العدالة الانتقالية تطورا كبيرا، من كونها استجابة معيارية للفظائع الجماعية لتصبح العنصر الأساسي في برامج بناء السلام. وعلى الرغم من التقدم المحرز حتى الآن، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، وتبيّن هذه المناقشة المفتوحة التزام المجلس المتجدد بجهودنا المشتركة لصون السلم والأمن الدوليين.

دارت الحرب الأهلية الأنغولية من عام ١٩٧٥ إلى عام ٢٠٠٢ وكانت أطول نزاع في أفريقيا. ودمرت الطرق والسكك

الحديدية والجسور، وحطمت البنية التحتية الزراعية، وجعلت الكثير من السكان لا يذكرون ما كانت عليه ملامح الحياة في وقت السلم. والآن، وفي وقت السلم والمصالحة، تركز أنغولا على مشاريع الهياكل الأساسية والأشغال العامة الكبيرة، وإعادة بناء قطاعات المهمة من الاقتصاد، ولا سيما نظامي التعليم والرعاية الصحية. وسلمنا أيضا بأهمية وضع خطة منهجية بشأن التسريح وإعادة الإدماج، كما سلمنا بأن هذه الأنشطة ليست أنشطة منفصلة، ولا مجرد أنشطة ملحقة ببرامج التجريد من السلاح. وإنما هي جزء من شبكة سلسة من الانتقال من الحياة العسكرية إلى الحياة المدنية.

وتقرّ الحكومة الأنغولية بالأثر القيم للعدالة الانتقالية في حالات ما بعد النزاع عن طريق تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون والمصالحة وبناء السلام. إن الانتقال من الحرب إلى السلام مهمة صعبة مصحوبة بتحديات متزايدة. وندرك تماما أنه مع تطور عملية العدالة الانتقالية وتوسيعها على مر السنين، أصبحت أيضا طبيعية وفنية بصورة متزايدة، مع استخدام نفس الأدوات والأطر في كثير من الأحيان عبر سياقات مختلفة دون المراعاة الكافية للاحتياجات اليومية للناس عبر المجتمعات المتنوعة والمتباينة للدول الخارجة من النزاع. وقد شكّل ذلك عقبة وأحد التحديات الرئيسية في جعل العدالة الانتقالية أكثر فعالية في استئصال عدم المساواة والتمييز والانقسامات المجتمعية وغيرها من الأسباب الجذرية الهيكلية للعنف والنزاع في حالات ما بعد النزاع، لا سيما في القارة الأفريقية. ونرى أنه يمكن التغلب على تلك التحديات عن طريق وضع آليات انتقالية مصممة خصيصا من منظور بناء السلام والمصالحة، مع مراعاة احتياجات العدالة المتعددة للسكان المحليين وغيرهم من أفراد المجتمع المتضررين مباشرة من العنف الذين يشاركون بشكل وثيق في المصالحة وبناء السلام.

وقد جعلت الحكومة الأنغولية من الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان إحدى نقاط تركيزها وأطلقت نموذجا للعدالة الانتقالية متجذرا في مبادئ المصالحة والصَفْح والحقيقة، مع التركيز على تحقيق السلام المستدام على المدى الطويل. ويشمل النموذج، في جملة أمور، لجنة مصالحة مشتركة بين الوزارات أنشئت لوضع خطة مصالحة لتكريم ضحايا النزاع السياسي خلال الحرب الأهلية التي ابتلي بها البلد لأكثر من ثلاثة عقود. ونعتقد اعتقادا راسخا أن هذه المبادرات هي خطوة حاسمة في الربط بين الماضي والمستقبل، فضلا عن أنها حجر أساس لعملية متكاملة وشاملة لبناء السلام يمكن أن تكون نموذجا للبلدان المجاورة والمجتمع الدولي. ومن الضروري أن يتيح اتباع نهج شامل لبناء السلام الفرصة لتهيئة الظروف الأمنية والقانونية والسياسية والاقتصادية والهيكلية والثقافية والنفسية – الاجتماعية اللازمة لتعزيز ثقافة السلام بدلا من ثقافة العنف. وفي هذا الصدد، يجب أن تقيم العدالة، كجزء من بناء السلام، هياكل ومؤسسات وعلاقات لتعزيز الاستدامة.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام الحكومة الأنغولية بالنهوض بالسلام والرخاء وحقوق الإنسان في أنغولا وفي جميع أنحاء القارة الأفريقية.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد كرواتيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي باسم دوله الأعضاء. وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية، مع التركيز على الدروس التي يمكن استخلاصها من التجربة الكرواتية.

وإذا كان لي أن أفرد الدرس الأهم، فهو أن العدالة الانتقالية عملية تستغرق وقتا. وقد بدأت أنشطة العدالة الانتقالية في كرواتيا منذ النصف الأول من التسعينات من القرن الماضي، خلال النزاع في يوغوسلافيا السابقة، وبعض أوجهه مستمرة بعد مرور ربع قرن. وقد بدأت خلال النزاع محاكمات جزائية

وطنية ودولية ضد بعض المتهمين بارتكاب جرائم حرب، ولكنها لا تزال أيضا مستمرة حتى يومنا هذا.

وكانت كرواتيا مؤيدا قويا لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وقد وضعنا ثقتنا في المحكمة لتكون بمثابة مؤسسة عدالة دولية محايدة تساعد على إثبات الحقيقة، ومعاقبة مرتكبي أسوأ جرائم الحرب، وتوفير العدالة للضحايا، وحماية السكان من الأعمال الوحشية في المستقبل. وعلى الرغم من أن المحكمة لم تحقق ما كنا نأمله بتفاؤل، فقد اضطلعت بدور مهم في إعطاء صوت للضحايا. وقد بيّنت أن الجرائم لن تمر دون عقاب وأن المجتمع الدولي قد وجد وسيلة للرد من خلالها. وفي أعقاب المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، أنشئت محاكم مخصصة أخرى، فضلا عن المحكمة الجنائية الدولية، مستقية الدروس من أفضل ممارسات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وأوجه قصورها.

كما أحرز النظام القضائي في كرواتيا تقدما كبيرا في قدرته واستعداده للتصدي لجرائم الحرب. كما تطور الرأي العام إزاء جرائم الحرب. فالنموذج العالمي القائم على ضرورة المعاقبة على جميع الجرائم، بغض النظر عن انتماء الضحايا أو الجناة، يحل تدريجيا محل بعض الآراء الأولية الأحادية الجانب. والدرس الواضح هو أنه إذا ارتُكبت أخطاء في خضم اللحظة، فيجب أن نمتلك الشجاعة الكافية للاعتراف بها وتصحيحها.

ولأسباب مختلفة، بما في ذلك أسباب ثقافية، ربما ينتظر بعض الضحايا وقتا ً طويلاً لرفع صوتهم بالشكوى وطلب المساعدة، إن فعلوا ذلك على الإطلاق. وينطبق ذلك بصفة خاصة على ضحايا العنف الجنسي. وتشمل العدالة الانتقالية أيضاً اعترافاً بتعرض الضحايا للأذى وبحقهم في الحصول على سبيل انتصاف فعال وتعويض مناسب. وفي كرواتيا، لا يزال بعض ضحايا العنف الجنسي وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية يواجهون عواقب مدمرة ودائمة. وفي عام ٢٠١٥، أقر البرلمان الكرواتي ”قانون حقوق ضحايا العنف الجنسي أثناء العدوان العسكري على جمهورية كرواتيا“، الذي ينص على منح تعويضات قد تشمل التعويض المالي وراتبا شهريا والحصول على المشورة المجانية، فضلا عن المساعدة القانونية والطبية. ويمكن الحصول على هذه المستحقات من خلال عملية إدارية. ولا يُشترط صدور حكم قضائي، مما يجعل التعويضات أسرع وأيسر منالا. وكانت استجابة الضحايا جيدة، وتم تعويض عدد منهم في نهاية المطاف. وتعلمنا دروسا من ذلك. أولا، كي نتمكن من تعويض الضحايا بفعالية، فإننا بحاجة إلى نهج يركز على الضحايا. وثانيا، ينبغي أن نصمم آليات رد الحقوق وفقا لذلك.

إن وضع سياسة شاملة للعدالة الانتقالية، إذا ما صُممت ونُفذت بمشاركة واسعة وشاملة للجميع تمشيا مع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات التالية، ينطوي على إمكانية الاعتراف بالضحايا والنهوض بسيادة القانون وتعزيز الثقة وتمكين المرأة وتشجيع الإدماج الاجتماعي والمصالحة. ويساعد ذلك المجتمعات على التعافي ويقلل من احتمال نشوب نزاعات في المستقبل. ومع ذلك، فإن العدالة الانتقالية عملية. وربما يتعين علينا أن نتحلى بالصبر في بعض الأحيان، لا سيما فيما يتعلق بالمساءلة الفردية، ولكن ينبغي ألا نتوقف عن السعي أبدا. وقد يستغرق الأمر عقوداً، ولكن البشير وملاديتش وغيرهما ممن تمتعوا بالإفلات من العقاب على جرائمهم أثناء توليهم مناصب السلطة يجب أن يُقدموا إلى العدالة في نهاية المطاف.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد فيترينكو (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إننا نقدر مبادرتكم حسنة التوقيت، سيدتي الرئيسة، لمناقشة هذه المسألة البالغة الأهمية.

وأود أن أسجل أن وفد بلدي يؤيد البيان الذي أدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

في البداية، أود أن أُذكر بالمفهوم المعترف به على نطاق واسع بأن العدالة الانتقالية تتألف من أنواع مختلفة من الأنظمة، بما في ذلك العدالة الجزائية والعدالة التصالحية والعدالة التعويضية والعدالة الإدارية والعدالة الدستورية والتي ينبغي فهمها جميعا على أنها مكملة لبعضها بعضا. ونحن نؤيد تلك الرؤية ونتفق مع الاستنتاج المتعلق بعدم وجود نهج متسق وشامل للتنفيذ الكلي لجميع عناصر العدالة الانتقالية، على النحو المذكور بحق في المذكرة المفاهيمية لمناقشة اليوم (S/2020/98، المرفق). ومع ذلك، لا شك في أن العدالة الانتقالية أداة هامة لا تزال تتطور منذ إنشائها لا في المجال القانوني فحسب، بل إنها ترتبط أيضا بعمليات معقدة تنطوي على صكوك وآليات غير قضائية تُستخدم في استعادة السلام في ظروف ما بعد النزاع.

وقد اكتسب موضوع العدالة الانتقالية أهمية خاصة بالنسبة لبلدي في خضم العدوان الأجنبي المستمر - الانتهاكات غير المسبوقة في أوروبا ما بعد الحرب، والمستمرة منذ قرابة ست سنوات، للقواعد والمبادئ الأساسية للقانون والنظام الدوليين واحتلال جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول وبعض أجزاء منطقتي دونيتسك ولوهانسك الأوكرانيتين.

ومع مراعاة الزمن المحدود للتحدث وتأخر الوقت، لن أذكر جميع الإجراءات التي اتخذتها أوكرانيا وسبلها القضائية لتحقيق العدالة في المحاكم والهيئات القضائية الدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية، ولمحاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان العديدة المرتكبة في الأراضي المحتلة مؤقتا في أوكرانيا. ولن أخوض أيضا في تفاصيل الاقتراح الأوكراني الذي يعود تاريخه إلى أوائل عام ٢٠١٥ لنشر عملية لحفظ السلام، تحت رعاية الأمم المتحدة، تتضمن ولايتها عنصرا قويا لتحقيق العدالة الانتقالية.

وبدلا من ذلك، سأركز على التحقيق العملي للعدالة الانتقالية من جانب السلطات الأوكرانية. وقبل القيام بذلك، من المهم الإشارة إلى المذكرة التوجيهية للأمين العام لعام ٢٠١٠ بشأن نهج الأمم المتحدة إزاء العدالة الانتقالية والتطرق إلى الحدود المعيارية للأمم المتحدة، وفقا للمعايير الدولية، ولا سيما حقيقة أن الأمم المتحدة لا يمكنها تأييد الأحكام الواردة في اتفاقات السلام التي تشمل العفو عن مرتكبي الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

في عام ٢٠١٩، أُنشئت لجنة الإصلاح القانوني في أوكرانيا بموجب مرسوم رئاسي. وتعمل اللجنة بوصفها جهازا استشاريا لتقديم المشورة إلى رئيس الدولة. وتضم اللجنة فريقا عاملا معنيا بإعادة إدماج الأراضي المحتلة مؤقتا، والذي تم تكليفه بما يلي: صياغة نموذج العدالة الانتقالية الوطنية لأوكرانيا لكل من القرم ودونباس وتعديل الأحكام الواردة في التشريعات الأوكرانية بخصوص سكان الأراضي المحتلة مؤقتا وصياغة استراتيجية لإنهاء الاحتلال وإعادة إدماج شبه جزيرة القرم ودونباس.

وقد وضع الفريق العامل، بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان والخبراء الدوليين، في الوقت الحاضر مشروع مفهوم لسياسة الدولة لحماية حقوق الإنسان في سياق التغلب على آثار النزاع المسلح الدولي على أراضي أوكرانيا. وهذا المفهوم عبارة عن وثيقة إطارية وهو يمثل تجسيدا للمفهوم العام للعدالة الانتقالية لأوكرانيا. وتتعلق ركائزه بتوفير إمكانية اللجوء إلى القضاء والمعاملة العادلة وإنصاف ضحايا النزاع المسلح واستعادة الحقوق المنتهكة وضمان الحق في معرفة الحقيقة ومقاضاة مرتكبي الجرائم الخطيرة، فضلا عن تدابير تتعلق بعدم التكرار.

في الختام، أود أن أشير فحسب إلى أن العدالة أصبحت انتقالية في جميع حالات النزاع الأخيرة تقريبا. وعلى الرغم من عدم وجود حل عالمي يناسب جميع السيناريوهات، يشكل إرساء الحقيقة والعدالة والتعويضات وضمانات عدم التكرار

بعض الشروط المسبقة لإحلال السلام المستدام بعد الحروب والنزاعات والاحتلال. والنزاع الروسي الأوكراني الجاري ليس استثناء في هذا المقام.

ونأمل أن تكون جهود أوكرانيا، التي يدعمها المجتمع الدولي والتي ترمي إلى التسوية السلمية للنزاع وإنهاء احتلال الأراضي الأوكرانية، مثالا تاريخيا في المستقبل القريب، بما في ذلك في ميدان التنفيذ الفعال للعدالة الانتقالية خلال النزاعات الجارية، فضلا عن إعادة الإدماج والتعمير والمصالحة في فترة ما بعد الحرب.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): طلبت ممثلة الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة زابولوتسكايا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): طلبت الكلمة للتعليق على البيانين اللذين أدلى بهما وفدا أوكرانيا وجورجيا. ففي جميع اجتماعات الأمم المتحدة، وبغض النظر عن الموضوع المطروح، لا يزال هذان الوفدان يوجهان اتهامات كاذبة معروفة جيدا إلى بلدي. ونود أن نؤكد هنا أن تكرار هذه البيانات لا يجعلها صادقة أو مقنعة.

لقد تناول ممثل جورجيا الظروف المحيطة بالدولتين المستقلتين، أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا. وترتبط هذه الظروف المأساوية بالهجوم الذي شنه نظام ساكاشفيلي، الذي كان في السلطة في جورجيا في عام ٢٠٠٨، على بلدة تسخينفالي الهادئة وعلى حفظة السلام المتمركزين هناك بموجب تفويض دولي. ونتيجة لذلك، لقي مدنيون وحفظة سلام على السواء حتفهم. وحتى الآن، لم تتحمل جورجيا المسؤولية عن الهجوم ولم تعتذر للمدنيين في أوسيتيا الجنوبية عن الجرائم المرتكبة. وتواصل محاولة إلقاء ذنبها على الآخرين.

كما لم يتضمن البيان الذي أدلى به ممثل أوكرانيا شيئا جديدا. ويصر ذلك الوفد على إخفاء حقيقة أن أوكرانيا تواصل شن حرب ضد شعبها في دونباس، منتهكة بذلك اتفاقات مينسك. كما أنها لا تزال تحاول عرقلة قرار شعب القرم، المتخذ عن طريق استفتاء، بالانفصال عن أوكرانيا في أعقاب الإطاحة العنيفة بالرئيس الشرعي لأوكرانيا، والتي تحققت بتدخل خارجي.

إننا ندعو هذين الوفدين إلى تقديم إسهام إيجابي في عمل المنظمة وعدم النظر في مسائل غير مدرجة في جدول أعمال الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.